

استثمار أموال الزكاة

دراسة فقهية موازنة



د/ حنان بنت محمد بن حسين جستنيه (*)

المقدمة :

الحمد لله العظيم الذي أحاط بكل شيء علماً، الحكيم الذي لا يشرع شيئاً إلا لحكمة، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة؛ سيدنا محمد، الداعي إلى الخير والهدى ودين الحق ((هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ))^(١)، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه

إلى يوم الدين، وبعد :

حرصت الشريعة الإسلامية على بناء المجتمع الإسلامي ورعايته من جميع الجوانب، وتمثل فريضة الزكاة ركناً أساسياً في بناء ورعاية الفرد والمجتمع، فهي عبادة وطاعة يكمل بها إسلام المرء، شرعت لحكم بالغة،

(*) الأستاذة المساعدة بكلية الشريعة - قسم الشريعة - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية .

(١) التوبة : ٣٣ .

وغايات كريمة، فهي تطهر النفس من البخل والشح، وتركيبها بالمواساة والإحسان، وتطهر المال وتنميته، وتقي المجتمع من الآفات، ومنعها سبب للآفات والمصائب؛ كما جاء في الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ: " وَمَا مَنَعَ قَوْمَ الزَّكَاةِ إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ ، وَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا " (١) .

جعلها صفة من صفات المجتمع المؤمن، وأساساً للتكافل الاجتماعي، وسبباً لنيل رحمته في قوله عز وجل ((وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)) (٢)، وهي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وشرط لاستحقاق نصره سبحانه: ((وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ الَّذِينَ إِن مَكَنَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عِاقِبَةُ الْأُمُورِ)) (٣) .

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ وَالطَّبْرَانِيُّ .

انظر: سنن ابن ماجه: ١٣٢٢/٢ ، كتاب الفتن (٣٦) ، باب العقوبات (٢٢) ، حديث (٤٠١٩) ؛ المستدرک: ٥٨٢/٤ ، حديث (٨٦٢٣) ، وقال: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يُخْرَجْهُ " ، كتاب الفتن والملاحم / ذكر خمس بلاء أعاد النبي ﷺ منها للمسلمين ؛ مسند البزار: ٣١٥/١٢ ، حديث (٦١٧٥) ، المعجم الكبير: ٤٤٦/١٢ ، حديث (١٣٦١٩) ؛ المعجم الأوسط: ٦٢١/٥ ، حديث (٤٦٧١) ، وفي رواية للطبراني في المعجم الأوسط: ٢٦/٥ ، حديث (٤٥٧٧) : ((إِلَّا ابْتِلَاغَهُمُ اللَّهَ بِالسَّيِّئَاتِ)) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣١٨/٥ : " رَوَى ابْنُ مَاجَةَ بِغُضِّهِ . رَوَاهُ الْبُزَارُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ " . وَتَكَرَّرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي التَّلْخِصِ (٩٦/٢) وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ .

(٢) التوبة: ٧١ .

(٣) الحج: ٤٠-٤١ .

إنَّ الحديث عن أهمية الزكاة وحكمتها في الدين الإسلامي لا ينضب؛ ولهذه المكانة العلية والأهمية اتجهت الدِّراسات قديمًا وحديثًا لبيان أحكام هذه الفريضة؛ لا سيما في العصر الرَّاهن مع ظهور الكثير من المستجدات في فقه الزكاة، وكثرت التساؤلات عن أحكامها، مما يستدعي نظرة متأملة لبيان الحكم الشرعي فيها . ومن القضايا المهمة التي تحتاج إلى بيان وافٍ : موضوع (استثمار أموال الزكاة) الذي أثير من قبل الكثير من المؤسسات الزكوية والهيئات الخيرية في العالم الإسلامي، وكذلك من قبل علماء الاقتصاد الذين يعدون استثمار أموال الزكاة أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال القضاء على الفقر والحاجة .

ونظرًا لأهمية الموضوع وارتباطه بالمحافظة على أداء فريضة الزكاة تناولت الدراسة هذه النَّازلة في هذا البحث الموسوم بـ : ((استثمار أموال الزكاة دراسة فقهية موازنة))؛ تطلعًا للمشاركة بهذا الجهد المتواضع في بيان الرؤيا الفقهية المعاصرة لأحد الموضوعات الأساسية في فقه الزكاة. وقد انتظمت الدراسة في : مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي :

المقدمة : في بيان أهمية الموضوع، وخطة الدراسة، ومنهجها .

المبحث الأول : في التعريف باستثمار أموال الزكاة .

المبحث الثاني : صور استثمار أموال الزكاة .

المبحث الثالث : حكم استثمار أموال الزكاة من قبل المستحقين .

المبحث الرابع : حكم استثمار أموال الزكاة من قبل من وجبت عليه.

المبحث الخامس : حكم استثمار أموال الزكاة من قبل ولي الأمر أو من ينبيهه .

الخاتمة : وتشتمل على النتائج المستخلصة من الدراسة، والتوصيات. ولما كان البعد الفقهي هو الأساس في هذه الدراسة؛ فقد اعتمدت على المراجع والمصادر الفقهية، بالإضافة إلى كتب السنة وشروحها، مع استقراء وتتبع الفتاوى والبحوث والدراسات المعاصرة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، مراعية الالتزام بالمنهج العلمي في توثيق النصوص من مصادرها الأصلية، وتوضيح المعاني، وعزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة، وذكر تعليقات العلماء عليها إن وجدت؛ إلا ما ذكر في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بتخريجه منهما أو من أحدهما.

أسأل الله العليّ القدير أن يوفقني لبيان المراد، وقول الصواب، وأن يجعله علماً نافعاً خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

التعريف باستثمار أموال الزكاة

أولاً : تعريف الزكاة :

الزكاة في اللغة : أصلها النمو والزيادة الحاصلة عن بركة الله تعالى، ويعتبر ذلك بالأمور الدنيوية والأخروية، يُقال : زكا الزرع إذا نما وزاد، ومنه الزكاة لما يخرج الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء، سميت بذلك لأنها سبب زيادة المال بالخلف في الدنيا، والثواب في الآخرة، قال تعالى: ((وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ))^(١) ، ولما يكون فيها من رجاء البركة وتركية النفس بتنميتها بالخيرات والبركات .

والزكاة أيضاً عبارة عن التطهير، قال تعالى : ((قَدْ أَفْلَحَ مَنْ

تَرَكَى))^(٢) أي تطهر، وإنما سُمي الواجب زكاة؛ لأنها تطهر صاحبها عن النأثم^(٣) .

الزكاة في الشرع : حق واجب في مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة^(٤) .

فمن وجبت الزكاة في أموالهم بتحقيق شرائط الوجوب؛ يجب عليهم تمليك مستحقي الزكاة قدرًا مخصوصًا من أموالهم، وهو ما نص عليه كثير

(١) سورة سبا : آية ٣٩ .

(٢) سورة الأعلى : آية ١٤ .

(٣) انظر : (م : زكا) : المصباح المنير : ٩٧ ؛ المفردات في غريب القرآن : ٢١٣-٢١٤ .

(٤) انظر : الحاوي : ٣/٤ ؛ المجموع : ٤٥٤/٦ ، ٤٥٥ ؛ المغني على مختصر الخرقي : ٤٣٣/٢ ؛ الشرح الكبير على متن المقنع : ٤٣٣/٢ ؛ شرح منتهى الإرادات : ٣٨٧/١ .

من الفقهاء بتعريفهم للزكاة بأنها : تملك جزء مال عينه الشارع للمستحقين مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه (١).

ثانياً : تعريف الاستثمار :

أ. **الاستثمار في اللغة** : هو طلب نماء الشيء ، من ثمر الشيء : إذا تولد منه شيء آخر ، يقال : استثمر ماله وثمره : نماءه ، فالاستثمار : استخدام الأموال في الإنتاج ؛ إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية ، وإما بطريق غير مباشر ك شراء الأسهم و السندات (٢) .

ب. **اصطلاحاً** : لا يخرج معنى الاستثمار في اصطلاح الفقهاء عن معناه اللغوي ، فالمقصود به : تنمية المال وزيادته بالطرق المشروعة ؛ إما من المالك بنفسه ، وعندئذ تكون الثمرة له ، وإما بالاشتراك في تنمية المال وإصلاحه ، وعندئذ يشترك الشركاء جميعاً في الثمرة بحسب ما تم الاتفاق عليه ووفق القواعد المنظمة للشركات (٣) .

والأصل وجوب استثمار الأموال الصالحة لذلك مع القدرة ، وعدم تعطيلها إلا لسبب مشروع ، وقد جاء في الحديث الشريف قول النبي ﷺ : ((مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا (٤) أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ)) (٥) .

(١) انظر : الدر المختار : ٢٥٦/٢ - ٣٥٨ .

(٢) انظر : (م : ثمر) : لسان العرب : ١٠٦-١٠٧ ؛ أساس البلاغة : ٧٦ ؛ المعجم الوسيط : ١٠٠/١ .

(٣) انظر : الموسوعة الفقهية الميسرة : ١٥٣/١ - ١٥٤ .

(٤) لِيَمْنَحْهَا : النون في يَمْنَحْهَا مفتوحة ويجوز كسرها ، والمراد أن يجعلها منيحة - أي عطية - . انظر : فتح الباري : ٢٩٢/٥ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم : ١٥٤/١٠ .

(٥) أخرجه البخاري ومسلم . البخاري الصحيح بشرح ابن حجر : ٢٩٠/٥ ، كتاب الحرث والزراعة (٤١) ، باب ما كان من اصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر (١٨) ، حديث (٢٢٤٠) ؛ مسلم الصحيح بشرح النووي : ١٥١/١٠ ، كتاب البيوع (٢١) ، باب كراء الأرض (١٧) ، حديث (٨٩/١٥٣٦) .

قال ابن حجر - رحمه الله - في بيان قوله ﷺ : ((فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ)) : " وَقَدْ أُسْتُسْكِلَ بَأَنَّ فِي إِمْسَاكِهَا بَغَيْرِ زِرَاعَةٍ تَضْيِيعًا لِمَنْفَعَتِهَا فَيَكُونُ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا، وَأُجِيبَ بِحِمْلِ النَّهْيِ عَنْ إِضَاعَةِ عَيْنِ الْمَالِ أَوْ مَنْفَعَةٍ لَا تَخْلَفُ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ إِذَا تَرَكْتَ بَغَيْرِ زَرْعٍ لَمْ تَتَّعِطْ مَنْفَعَتِهَا؛ فَإِنَّهَا قَدْ تَثَبَّتْ مِنَ الْكَلَاءِ وَالْحَطَبِ وَالْحَشِيشِ مَا يَنْفَعُ فِي الرَّعْيِ وَغَيْرِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَحْصُلَ ذَلِكَ فَقَدْ يَكُونُ تَأْخِيرُ الزَّرْعِ عَنِ الْأَرْضِ إِصْلَاحًا لَهَا فَتَخْلَفُ فِي السَّنَةِ الَّتِي تَلِيهَا مَا لَعَلَّهُ فَاتَ فِي سَنَةِ التَّرْكِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ حُمِلَ النَّهْيُ عَنِ الْكِرَاءِ عَلَى عُمُومِهِ، فَأَمَّا لَوْ حُمِلَ الْكِرَاءُ عَلَى مَا كَانَ مَأْلُوفًا لَهُمْ مِنَ الْكِرَاءِ بِجُزْءٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا - وَلَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَعْلُومٍ - فَلَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ تَعْطِيلَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا فِي الزَّرَاعَةِ؛ بَلْ يُكْرِيهَا بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ (١) .

أما تعريف الاستثمار في اصطلاح الاقتصاديين فهو : " تكوين أصول ثابتة أو متداولة بقصد الإنتاج أو تنمية الإنتاج من طريق تثبيت أو رفع الطاقة الإنتاجية للفرد أو للمنشأة أو للمجتمع " (٢) . فعملية الاستثمار تحقق التنمية الإنتاجية للفرد أو للمنشأة أو للمجتمع في ظل التقدم التكنولوجي المستمر بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها .

وهذا المعنى العام للاستثمار، وكما يظهر فلا يبعد عن معناه اللغوي، وقد يطلق الاستثمار بمعنى خاص؛ حيث يطلق على بعض العمليات الاستثمارية كالمعاملات المصرفية، فمن الناحية المصرفية تستخدم كلمة (استثمار) لتشمل " الأموال التي تخصص لشراء أسهم شركات وسندات خاصة أو عامة لأجل طويلة بهدف تحقيق عائد " (٣) .

(١) فتح الباري : ٢٩٣/٥ .
(٢) بحث في الاقتصاد الإسلامي : ١٤١ .
(٣) إدارة البنوك : ١٧٥ . وللمزيد عن ضيق وأنواع الاستثمار في المصارف الإسلامية انظر دراسة بعنوان : التمويل والاستثمار في الإسلام (المفهوم والضوابط والصيغ) : مجلة دار الإفتاء المصرية ، العدد (١١) ٢٠١٢م : ٩١ .

ثالثاً : تعريف استثمار أموال الزكاة :

يمكن تعريف استثمار أموال الزكاة بأنه : العمل على تنمية أموال الزكاة بالطرق المشروعة بهدف تحقيق منافع للمستحقين بتوفير ما تحصل بها الكفاية على الدوام^(١).

ومن ذلك توفير الأداة الإنتاجية التي يحسن استغلالها في التكسب؛ ولذلك اتجهت الدراسات المعاصرة إلى دراسة الصيغ التي يمكن على أساسها استثمار أموال الزكاة، والمجالات الاستثمارية ذات الأولوية؛ ومن ذلك : استثمار أموال الزكاة في العقار الوقفي، والمشاريع الإنتاجية عن طريق المشاركة بين المؤسسات الزكوية والمستحقين بتقديم التمويل اللازم لمشروع استثماري من قبل المؤسسة الزكوية للفقير المتمول، على أن يتم توزيع الأرباح بنسب معلومة متفق عليها في عقد التمويل، وقد تكون المشاركة دائمة أو منتهية بتمليك المتمول الفقير للمشروع وفق شروط يتم الاتفاق عليها بالعقد^(٢).

(١) انظر : استثمار أموال الزكاة من خلال القرارات الجمعية وفتاوى الندوات والهيئات الشرعية : ٥ ؛

أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة : ٥٠٦/٢ .

(٢) انظر : دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية دراسة تحليلية لتجربة صندوق

الجزائر ، مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة - الجزائر ، ٧٤ : ١٥ وما بعدها ؛ استراتيجية أموال

الزكاة ، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية :

http://www.kantakji.com/fiqh/Zakat.htm ، منتدى التمويل الإسلامي :

http://islamfin.go-forum.net/t1904-topic

المبحث الثاني

صور استثمار أموال الزكاة

تعد مسألة استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية لمصلحة المستحقين قبل وضعها في مواضعها من المستجدات في فقه الزكاة المعاصر، وقد أثارت هذه المسألة اهتمام كثير من المؤسسات والهيئات الخيرية في العالم الإسلامي، وبدأت بالتساؤل عن حكم استثمار بعض أموال الزكاة بمشاريع استثمارية؛ لتأمين مورد مالي ثابت ودائم للمستحقين؛ لا سيما مع ظهور المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تدر أرباحاً وفيرة، وتوفر العديد من فرص الاستثمار لتنوع أساليب العمل والإنتاج^(١).

وقد عرضت هذه النازلة على المجامع الفقهية، والندوات العلمية المتخصصة، وطرحت بشأنها العديد من الاستفسارات على كثير من لجان الفتوى في البلاد الإسلامية، ومن خلال مناقشة الفقهاء المعاصرين لصور هذه النازلة وإجابتهم على الاستفسارات الواردة فيها نجد أن هناك مواضع اتفاق بينهم، وأخرى اختلفوا فيها، وخلصتها كالتالي :

أولاً : لا خلاف بينهم في جواز الإسهام بأموال الصدقات غير الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المأمونة التي سينفق ريعها في أوجه الخير والدعوة الإسلامية^(٢).

(١) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة الثالثة ، العدد الثالث ، توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع دون تملك فردي للمستحق / د. حسن الأمين : ٣٦٥/١ .

(٢) انظر : فتاوى اللجنة الدائمة : ٤٠٣/٩ - ٤٠٤ ، ٤٥٢ - ٤٥٣ ؛ دار الإفتاء المصرية ، فتوى الزكاة لدعم الاقتصاد المصري رقم (٣٧٨١) وتاريخ ٢٠١١/٧/١٨ م .

ثانيًا : استثمار أموال الزكاة يختلف الحكم بحسب الحالة، فاستثمار أموال الزكاة قد يحصل من المستحقين للزكاة بعد تمام قبضها، أو ممن وجبت عليه الزكاة أي (المالك)، أو من ولي الأمر أو المؤسسات والهيئات الزكوية الرسمية والخيرية التي تشرف على جمع أموال الزكاة، ولكل حالة حكمها وبيانها في المباحث التالية .

المبحث الثالث

حكم استثمار أموال الزكاة من قبل المستحقين

نص الفقهاء على جواز استثمار أموال الزكاة من قبل المستحقين بعد قبضها؛ لأنَّ الزكاة يملكها المستحق ملكاً تاماً بتسلمها، ويجوز له التصرف فيها بما شاء تصرف المالك كسائر أمواله، وهذا فيمن أخذ بسبب يستقر الأخذ به، وهو الفقر والمسكنة والعمالة والتألف .

أمَّا من أخذ بسبب لم يستقر الملك به؛ فإنَّ ملكه مراعى، فإنَّ صرفه في الجهة التي استحق الأخذ بها؛ وإلا استرجع منه؛ كالذي يأخذه المكاتب والغارم والغازي وابن السبيل (١) .

إلا أنَّ الشافعية بالرغم من تقييدهم الملك في الأصناف الأربعة بالصَّرف في الجهة التي استحق الأخذ بها (وهي : تحرير العبيد، وقضاء الدين، والجهاد في سبيل الله، ونفقات طريق ابن السبيل) أجازوا لهؤلاء المستحقين استثمار أموال الزكاة التي وصلت لأيديهم وصرفها لذات الجهة؛ كالمدين يتجر فيما قبض من سهم الزكاة إذا لم يف بالدين؛ ليتمكن عن طريق تنمية المال من سداد دينه .

جاء في المجموع : " قَالَ أَصْحَابُنَا : يَجُوزُ لِلْغَارِمِ أَنْ يَتَجَرَ فِيمَا قَبِضَ مِنْ سَهْمِ الزَّكَاةِ إِذَا لَمْ يَفِ بِالْدَّيْنِ لِيَبْلُغَ قَدْرَ الدَّيْنِ بِالتَّيْمِيَةِ " (٢) .

(١) انظر : الحاوي : ٥٧٦/١، ٥٨٢، ٥٨٥، ٥٨٨-٥٨٧، مغني المحتاج : ١٠٦/٣، كشف القناع : ٢٨٢/٢، شرح منتهى الإرادات : ٤٥٩/١، المغني على مختصر الخرقي : ٥٣٠/٢، أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة : ٥٠٧/٢ .

(٢) ٣٤٧/٧ .

ويجوز عند الشافعية ورواية عن الإمام أحمد إعطاء مستحقي الزكاة من الفقراء والمساكين من أموال الزكاة لاستثمارها (١).

والصحيح المنصوص عليه عند الشافعية وهو قول جمهورهم : إعطاء كل من الفقير والمسكين إن لم يحسن كسباً بحرفة ولا تجارة كفاية العمر الغالب؛ لكفايته على الدوام، عملاً بقوله ﷺ : ((إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً : رَجُلٍ تَحْمَلُ حَمَالَةً^(٢)، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِيَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ : سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ^(٣) - ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ : لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِيَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ -))^(٤).

وفسروا الكفاية بشراء عقار يستغله ويستغني به عن الزكاة، والظاهر - كما ذكر الزركشي - أنَّ الفقير أو المسكين إن شاء اشترى له العقار، وإن شاء دفع له المال وأذن له في الشراء .

أمَّا من يحسن الكسب بحرفة فيعطى ما يشتري به آلتها قلت قيمتها أو كثرت . ولو اجتمع في واحد حرف؛ فالأوجه أنه يعطى بالحرفة التي تكفيه، أو بتجارة، فيعطى رأس مال يشتري به ما يحسن التجارة فيه، ويراعي في إعطائه ما يفي ربحه بكفايته غالباً^(٥).

(١) انظر : تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليه : ١٦٤/٧-١٦٥ ؛ مغني المحتاج : ١١٤/٣ ؛ الإنصاف : ٢٣٨/٣ .

(٢) حمالة : بفتح الحاء، وهي المال الذي يستكفيه الإنسان ويدفعه لإصلاح ذات البين . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم : ١١٠/٧ .

(٣) القوام والسداد : بكسر القاف والسين وهما بمعنى واحد، وهو ما يُغني عن الشيء وما تُسد به الحاجة . شرح النووي على صحيح مسلم : ١١٠/٧ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه : ١١٠-١٠٩/٧ ، كتاب الزكاة (١٢) ، باب من تجل له المسألة (٣٦) ، حديث (١٤٤/٩) .

(٥) انظر : تحفة المحتاج وحاشية الشرواني عليه : ١٦٤/٧-١٦٥ ؛ مغني المحتاج : ١١٤/٣ .

ومن الصور المعاصرة لذلك : قيام كثير من المؤسسات وبيوت الزكاة بتمويل المشروعات الصغيرة والحرفية المختلفة والتي تقوم على أساس القدرات والمهارات المهنية والحرفية للأفراد والأسر الفقيرة؛ كحياكة الملابس، والتريكو، والتطريز، والرسم على الخزف والزجاج، وتنسيق الزهور والنباتات الصناعية ونحوها؛ حيث يتطلب العمل توفير بعض الآلات والمعدات الصغيرة بتكلفة معقولة، بالإضافة إلى توفر الخامات المستخدمة في الأسواق وبأسعار مناسبة، وإمكانية تسويق إنتاج هذه المشروعات، مما ينتج عنه إغناء ذوي الحاجة من المستحقين^(١).

(١) انظر أمثلة لذلك ضمن نماذج لتجارب مؤسسات الزكاة بسجل المؤتمر السابع للزكاة بعنوان : تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز : ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٣-٧٢.

المبحث الرابع

حكم استثمار أموال الزكاة من قبل من وجبت عليه

أولاً : التّأصيل الفقهي للمسألة، وثمره الخلاف :

ينبني حكم استثمار أموال الزكاة من قبل من وجبت عليه - أي المالك - على مسألة تأخير دفع الزكاة بعد الاستحقاق، باعتبار أن استثمار أموال الزكاة من قبل المالك من صور تأخير إخراج الزكاة بعد الاستحقاق .

وقد اختلف العلماء في جواز تأخير إخراج الزكاة بعد استحقاقها على قولين، وسبب الخلاف ينبني على مسألة : الأمر المطلق عن الوقت هل يقتضي وجوب الفعل على الفور أم التراخي ؟ خلاف (١) .

ويظهر أثر الخلاف في أنه لو أخر من عليه الزكاة، فتلف المال، أو مات بعد التمكن؛ لم تسقط الزكاة على القول بوجوب أدائها على الفور، وتسقط على القول بأنها على التراخي . ومعنى الوجوب على الفور : أنه يجب تعجيل الفعل في أول أوقات الإمكان، ومعنى الوجوب على التراخي : أنه يجوز تأخير عنه حتى لا يَأْثُم بالتأخير عن أول أوقات الإمكان ويكون مؤدّيّاً لا قاضياً (٢) .

(١) اختلف أهل الأصول في ذلك؛ فذهب أكثر الحنفية وأصحاب الشافعي وعامة المذاهب إلى أنه على التراخي، وله تأخيره إلى الوقت الذي يخشى فواته بالتأخير عنه . وقال الشيخ أبو الحسن الكرخي وبعض أصحاب الشافعي : هو على الفور، يلزم المأمور فعله في أول أحوال الإمكان . واختار آخرون القول بأن مطلق الأمر لا يقتضي الفور ولا التراخي، بل مجرد طلب المأمور به، فيجوز للمكلف كل من التراخي والفور في الامتنال؛ لأنه لم يطلب منه الفعل مقيداً بأحدهما فيبقى على خياره في المباح الأصلي، وتوقف جماعة في المسألة . انظر تفصيل المسألة في : كشف الأسرار : ٥٢٢-٥٢٠/١ ؛ شرح التلويح على التوضيح لمين التتبع : ٢٠٢/١ ؛ التقرير والتحجير : ٣١٨-٣١٥/١ ؛ الأحكام في أصول الأحكام : ١٨٤/٢ ؛ المستصفى : ٢١٥ ؛ القواعد والفوائد الأصولية : ١٥٣-١٤٩ ؛ المسودة في أصول الفقه : ٢٦-٢٤ .

(٢) انظر : المبسوط : ١٧٤-١٧٥/٢ ؛ بدائع الصنائع : ٣/٢ ؛ التاج والإكليل : ٣٦٣/٢ ؛ نهاية المطلب : ١٠٤/٣ ؛ المجموع : ٤٦٧/٦ ؛ شرح المحلي على المنهاج : ٤٦٧-٤٦٨/٢ ؛ المغني على مختصر الخراقي : ٥٤٢/٢-٥٤٣ .

ثانيًا : أقوال العلماء في تأخير إخراج الزكاة بعد وجوبها :

اختلف العلماء في تأخير إخراج الزكاة بعد وجوبها على قولين :-

القول الأول : أَنَّ الزَّكَاةَ مَتَى وَجِبَتْ لَزِمَ إِخْرَاجُهَا عَلَى الْفُورِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ وَعَدَمُ الْخَشْيَةِ مِنْ ضَرَرٍ، فَيَأْتِمُ مِنْ آخِرِهَا بِلا عذر، وَيَتَحَمَّلُ تَبِعَتَهُ، فَإِنْ وَجِدَتْ مَصْلَحَةٌ دَاعِيَةٌ أَوْ ضَرُورَةٌ مَعْتَبَرَةٌ؛ جَازَ تَأْخِيرُهَا عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِيمَا يُعَدُّ عَذْرًا أَوْ ضَرُورَةً .

وهذا مذهب جمهور العلماء من المالكية ^(١)، والشافعية ^(٢)، والحنابلة ^(٣)، والمفتي به عند الحنفية؛ حتى قالوا : إِنَّ مِنْ آخِرِ الزَّكَاةِ مَنْ غَيْرِ عَذْرِ تَرَدُّ شَهَادَتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالصَّرْفِ إِلَى الْفَقِيرِ مَعَهُ قَرِينَةُ الْفُورِ؛ وَهِيَ دَفْعُ حَاجَتِهِ وَهِيَ مَعْجَلَةٌ، فَمَتَى لَمْ تَجِبْ عَلَى الْفُورِ لَمْ يَحْصُلِ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِجَابِ ^(٤) .

وهل يَأْتِمُ بِالتَّأْخِيرِ وَلَوْ قَلَّ كَيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ؟ الظاهر أَنَّهُ يَأْتِمُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ فَسَرُوا الْفُورَ بِأَوَّلِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى التَّسَامُحَ فِي التَّأْخِيرِ الْيَسِيرِ جَرِيًّا عَلَى قَاعِدَةٍ : الْيُسْرُ وَرَفْعُ الْحَرَجِ .
وممَّا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ مِنَ الْأَعْذَارِ لَجَوَازِ تَأْخِيرِ إخراج الزكاة ما يلي :

١- أن يرى الإمام والسَّاعِي تأخير الزكاة عِنْدَ مَالِكِهَا لِعُذْرِ قَحْطٍ وَنَحْوِهِ؛ كَمَجَاعَةٍ تَصِيبُ النَّاسَ ، فَيُؤْخِرُهَا عَنْهُمْ ، ثُمَّ تَقْضَى مِنْهُمْ بِالِاسْتِيفَاءِ فِي الْعَامِ الْمَقْبَلِ ^(٥) ، وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْعَبَّاسِ : ((فَهِيَ عَلَيْهِ

(١) انظر : التفریع : ٢٧٥/١ ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه : ٥٠٣ ، ٥٠٠/١ .

(٢) انظر : نهاية المطلب : ١٠٣/٣ ؛ حلية العلماء : ١٠/٣ ؛ المجموع : ٤٦٧/٦ ، ٤٧٠ .

(٣) انظر : الإنصاف : ١٨٦/٣ ؛ المغني : ٥٤٢-٥٤١/٢ .

(٤) انظر : بدائع الصنائع : ٣/٢ ؛ الدر المختار وحاشية رد المحتار عليه : ٢٧١/٢-٢٧٢ ؛ الهداية وشرحها فتح القدير : ١٥٦-١٥٥/٢ .

(٥) انظر : المعظم : ٨/٢ ؛ مواهب الجليل : ٣٦٣/٣-٣٦٤ ؛ حاشية الدسوقي : ٤٤٣/١ ؛ المجموع :

٢٩٠/٧ ؛ كشف القناع : ٢٥٦/٢ ؛ الإنصاف : ١٨٨/٣ .

وَمِثْلَهَا مَعَهَا))^(١)، " قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّهُ آخِرَ عَنْهُ الصَّدَقَةُ عَامَيْنِ لِحَاجَةِ عَرَضَتْ لِلْعَبَّاسِ وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُؤَخَّرَ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ " ^(٢) ، وصح عن عمر أنه أخر الزكاة عام الرَّمَادَةِ^(٣)، فلما أحيا الناس بعث عامله فقال : اعقل عنهم عقالين، فاقسم فيهم عقالا وأنتني بالآخر ^(٤) .

وخالف المالكية ذلك في المشهور عندهم، فلا تسقط الزكاة عن أربابها في ذلك العام؛ لأن الضيق على الفقراء أشد، فيحصل لهم ما يستغنون به ^(٥)، قال ابن رشد في البيان : " وليس في هذا سنة قائمة ولا أثر يتبع؛ وإنما هو النظر والاجتهاد في تغليب أحد الضررين"^(٦).
 ٢- يجوز التأخير إذا خشي وقوع ضرر عليه؛ مثل : أن يخشى المالك رجوع الساعي عليه إن أخرجها بنفسه بعد تمام الحول وقبل مجيء الساعي، وكذلك إن خشي حصول ضرر في نفسه أو مال له سواها؛ لحديث: ((لا ضرر ولا ضرار))^(٧)، " ولأن مثل ذلك يجوز تأخير دين الأدمي لأجله، فدين الله أولى " ^(٨) .

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري ومسلم عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعث رسول الله ﷺ عمر رضي الله عنه على الصدقة فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ : ((ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فإخواناً لله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد احتسب أن عم الرجل صنو أبيه)) . صحيح البخاري بشرح ابن حجر : ٩٢/٤ ، كتاب الزكاة (٢٤) ، باب قول الله تعالى : ((وفي الرقاب وفي سبيل الله)) (٤٩) ، حديث (٤٦٨) ، صحيح مسلم بشرح النووي : ٤٨/٧ ، كتاب الزكاة (١٢) ، باب في تقديم الزكاة ومتمعتها (٣) ، حديث (٩٨٣/١١) .
 (٢) منتقى الأخبار : ١٦٨/٥ . وانظر : شرح النووي على صحيح مسلم : ٤٩/٧ ، نيل الأوطار : ١٦٨/٥ .
 (٣) ١٦٩

(٤) الرَّمَادَةُ : يفتح الراء وتخفيف الميم ، سمي العام بها لما حصل من شدة الجنب فاعتبرت الأرض جداً من عدم المطر ، وعام الرَّمَادَةِ كان سنة ثمانين عشرة . نيل الأوطار : ٩/٥ . وانظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢٦٢/٢ .

(٥) أخرجه أبو عبيد في الأموال : ٣٨٣ .

(٦) حاشية الدسوقي : ٤٤٣/١ .

(٧) أخرجه ابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه " .

انظر : سنن ابن ماجه : ٧٨٤/٢ ، كتاب الأحكام (١٣) ، باب من بني في حقه ما يضر بجاره (١٧) ، حديث (٢٣٤١) ، سنن الدارقطني : ٢٢٨/٤ ، كتاب الأضياف ، حديث (٨٦) ، السنن الكبرى : ١١٤/٦-١١٥ ، ٢٥٨ ، كتاب الصلح ، باب لا ضرر ولا ضرار ، حديث (١١٣٨٤) ، باب فيمن قضى بين الناس بما فيه صلاحهم ، حديث (١١٨٧٧) (١١٨٧٨) ، المستدرک : ٦٦/٢ . وانظر : الهداية في تخریج أحاديث البداية : ١٤٠/٨ .

(٨) كشف القناع : ٢٥٥/٢ ، وانظر : المغني على مختصر الخرق : ٥٤٢/٢ .

وخالف المالكية فذهبوا إلى أن الحاضر يجب عليه أن يخرج زكاة ما حضر من ماله وما غاب دون تأخير مطلقاً ولو دعت الضرورة لصرف ما حضر، بخلاف المسافر فله التأخير إن دعت الضرورة أو الحاجة لصرف ما معه في نفقته (١).

٣- أن يكون المال الذي وجبت فيه الزكاة غائباً، فيمهل المالك إلى مضي زمن يمكن فيه إحضاره، ونحوه كغصبه وسرقته وكونه ديناً فيمهل إلى قدرته عليه؛ لأنها مؤاساة فلا يكلفها من غيره (٢). ولو قدر أن يخرجها من غيره لم يلزمه؛ "لأن الإخراج من عين المخرج منه هو الأصل، والإخراج من غيره رخصة، فلا تتقلب تضييقاً" (٣).

٤- أن ينتظر بإخراجها طلب الأفضل؛ مثل : أن ينتظر بإخراجها حضور صالح، أو قريب ذي حاجة لا تلزمه نفقته، أو جار؛ لعظم الأجر ومضاعفته، أو فقير غائب هو أشد حاجة من غيره من الفقراء الحاضرين، وضرره وفاقته أبين؛ لأنه تأخير لغرض ظاهر؛ وهو حيازة الفضيلة، وكذا لينروى حيث تردد في استحقاق الحاضرين، أو لانتظار الأفضل من تفرقة بنفسه أو بالإمام أو نائبه (٤). وقيد جواز التأخير بالألا يستفحل ضرر الحاضرين وحاجتهم، فإن تضرروا بالجوع ونحوه لم يجز التأخير لقريب ونحوه؛ لأن دفع ضررهم فرض، فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة (٥). كما يشترط لجواز التأخير

(١) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه : ٥٠٤/١ . وللإمام مالك في المسألة قولان . انظر : المدونة ٣٣٥/١ .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة : ٣٠٣/١ ، المجموع : ٤٦٧/٦-٤٦٨ ، كشاف القناع : ٢٥٦/١ .

(٣) انظر : شرح منتهى الإرادات : ٤٤٥/١ .

(٤) انظر : عقد الجواهر الثمينة : ٣٠٣/١ ، نهاية المطلب : ١٠٥/٣ ، المجموع : ٤٦٨/٦ ، نهاية المحتاج : ١٣٦-١٣٥ ، الإنصاف : ١٨٧/٣ ، كشاف القناع : ٢٥٥/٢ .

(٥) انظر : نهاية المطلب : ١٠٦/٣ ، المجموع : ٤٦٨/٦ ، نهاية المحتاج : ١٣٦/٢ ، كشاف القناع : ٢٥٦/٢ .

لحاجة أن يكون بزمن يسير^(١)؛ " لأنَّ الحاجة تدعو إليه ولا يفوت المقصود؛ وإلا لم يجز ترك الواجب لمندوب^(٢) "، وليتَّعَجَّلْ وَصُولَ الحق لمستحقِّه، ويأمن من هلاك المال عنده.

٥- أن يؤخرها لحاجته إلى زكاته لكونه فقيراً محتاجاً إليها تخطل كفايته ومعيشته بإخراجها، وتؤخذ منه عند يساره^(٣).

القول الثاني : أن الزكاة تجب على التراخي، ففي أي وقت أدى يكون مؤدياً للواجب، ويتَّعَيَّنُ ذلك الوقت للوجوب، وإذا لم يؤدَّ إلى آخر عمره يتَّصَيِّقُ عليه الوجوب حتى لو لم يؤدَّ يَأْتُم إِذَا مَاتَ . وهذا الذي عليه عامة مشايخ الحنفية^(٤)، وهو قول عند الحنابلة^(٥) .
ثالثاً : عرض الأدلة :

أولاً : استدلال القائلون بأنها تجب على الفور بما يلي :-
أولاً : من الكتاب :

١ - قوله تعالى : ((وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ))^(٦) .

وجه الدلالة : أن الأمر المطلق يقتضي الفور، بدليل أن المؤخر يستحق العقاب، وهذا في زكاة الزروع ، ويلحق بها غيرها^(٧) .

٢- قال تعالى : ((وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ))^(٨) .

(١) انظر : المغني على مختصر الخرقى : ٥٤٢/٢ ؛ كشف القناع : ٢٥٠/٢-٢٥٦ .

(٢) الإنصاف : ١٨٧/٣ .

(٣) انظر : الإنصاف : ١٨٧/٣ ؛ المغني على مختصر الخرقى : ٥٤٢/٢ .

(٤) انظر : التجريد : ١١٤٩/٣ ؛ بدائع الصنائع : ٣/٢ ؛ فتح القدير مع الهداية : ١٥٦ ، ١٥٥/٢ .

(٥) الدر المختار وحاشية رد المحتار عليه : ٢٧١/٢ .

(٦) انظر : الإنصاف : ١٨٦/٣ .

(٧) الأنعام : ١٤١ .

(٨) انظر : المغني : ٥٤١/٢ ؛ كشف القناع : ٢٥٥/٢ .

(٩) البقرة : ٨٣ .

وجه الدلالة : أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَمَتَى تَحَقَّقَ وَجُوبُهَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ عَلَى الْمُكَلَّفِ بِهَا، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ يَقْتَضِي الْفَوْرَ (١) .

ثانياً : من السنة :

١- روت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال : ((مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةَ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتَهُ)) (٢)

وجه الدلالة : أَنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى الْفَوْرِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّرَاخِيَّ عَنْ الْإِخْرَاجِ مِمَّا لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِإِتْلَافِ الْمَالِ وَهَلَاكِهِ (٣) . قَالَ الشَّافِعِيُّ : " يَغْنِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ خِيَانَةَ الصَّدَقَةِ تَتْلَفُ الْمَالَ الْمَخْلُوطَ بِالْخِيَانَةِ مِنْ الصَّدَقَةِ " (٤) .

٢- ما رواه عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ : ((صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ فَأَسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ - أَوْ قِيلَ - لَهُ ، فَقَالَ : كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تَبْرَأُ مِنَ الصَّدَقَةِ فَكْرِهْتُ أَنْ أُبَيِّنَهُ فَقَسَمْتُهُ)) (٥) .

وجه الدلالة : إِسْرَاعُهُ ﷺ فِي الدُّخُولِ وَالْقِسْمَةِ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهَا عَلَى

الفور .

(١) انظر : المجموع : ٤٧١/٦ .
(٢) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ، وَالْحَمِيدِيُّ وَزَادَ : ((يَكُونُ قَدْ وَجِبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ صَدَقَةٌ فَلَا تَخْرُجُهَا فِيهِلِكَ الْحَرَامُ الْحَلَالُ)) .

انظر : السنن الكبرى : ٢٦٨/٤ ، جامع أبواب صدقة الورق ، باب الهدية للوالي بسبب الولاية ، حديث (٧٦٦٦) ؛ مسند الشافعي : ٩٩ ؛ مسند الحميدي : ١١٥/١ ، أحاديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - ، حديث (٢٣٧) ؛ التاريخ الكبير : ١٨٠/١ ، حديث (٥٤٩) .

قال الترمذي في العلل الكبير : ١٠٠ : " سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : هَكَذَا حَدَّثُونَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُلَمَانَ بْنِ خَلْفٍ مَرْفُوعًا، وَهَذَا حَدِيثُهُ ، وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُهُ " . وانظر : المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية : ٥٨٩/٥ .

(٣) نيل الأوطار (بتصرف) : ٢١٢/٤ .

(٤) الأم : ٦٣/٢ .

(٥) أخرجه البخاري . انظر : الصحيح بشرح ابن حجر : ٥١/٤ ، كتاب الزكاة (٢٤) ، باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها (٢٠) ، حديث (١٤٣٠) .

ثالثاً : من المعقول :

١- أَنْ جَوَّازَ التَّأْخِيرِ يُنَافِي الْوُجُوبَ؛ لِكَوْنِ الْوَاجِبِ مَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَوْ جَازَ التَّأْخِيرُ لَجَازَ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ، فَتَتَبَعِي الْعُقُوبَةُ عَلَى التَّرْكِ (١).

٢- أَنَّ الْإِنْسَانَ بِطَبِيعِهِ مَجْبُولٌ عَلَى حُبِّ الْمَالِ وَعَدَمِ الرِّغْبَةِ فِي إِخْرَاجِهِ، فَلَوْ عَلِمَ الْمُزَكِّي أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ عَلَى التَّرَاخِي لِأَخْرَجِهِ بِمُقْتَضَى طَبِيعِهِ بِالمَاطَلَةِ ثِقَةً مِنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِالتَّأْخِيرِ، وَلَعَلَّ الزَّكَاةَ تَسْقُطُ عَنْهُ بِالمَوْتِ، أَوْ يَتَلَفِ مَالُهُ، أَوْ يَعْجِزُهُ عَنِ الْأَدَاءِ، فَيَتَضَرَّرَ الْفُقَرَاءُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ سَلِمْنَا بِأَنَّ مَطْلُقَ الْأَمْرِ لَا يَقْتَضِي الْفُورَ لِاقْتِضَاءِ هَهُنَا لِمَا بَيْنَا (٢).

٣- وَلِأَنَّ حَاجَةَ الْفُقَرَاءِ نَاجِزَةً ، وَحَقَّهُمْ فِي الزَّكَاةِ ثَابِتٌ، فَيَكُونُ تَأْخِيرُهَا مَنَعًا لِحَقِّهِمْ فِي وَقْتِهِ (٣).

٤- وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ تَتَكَرَّرُ، فَلَمْ يَجَزْ تَأْخِيرُهَا إِلَى وَقْتٍ وَجُوبٍ مِثْلِهَا؛ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ (٤).

ثانياً : اسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى التَّرَاخِي بِمَا يَلِي :-

أولاً : من الكتاب :

قوله تعالى : وَإِذْ ((وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)) (٥).

(١) المغني شرح مختصر الخراقي (بتصرف) : ٥٤١/٢-٥٤٢. وانظر : كشاف القناع : ٢٥٥/٢.

(٢) انظر : المغني شرح مختصر الخراقي : ٥٤٢/٢.

(٣) المغني على مختصر الخراقي بتصرف : ٥٤٢/٢. وانظر : الدر المختار وحاشية رد المحتار عليه : ٢٧٢/٢.

(٤) المغني على مختصر الخراقي : ٥٤٢/٢.

(٥) سورة البقرة : آية ٨٣.

وجه الدلالة : أن الأمر المطلق في قوله تعالى : ((وَأَتُوا الزَّكَاةَ))

لا يقتضي وجوب الفعل على الفور كالأمر بقضاء صوم رمضان، والأمر بالكفارات، والنذور المطلقة (١).

ثانياً : من المعقول :

١- أن من عليه الزكاة إذا هلك نصابه بعد تمام الحول والتمكين من الأداء لا يضمن، ولو كانت على الفور لضمن؛ كمن أخر صوم رمضان عن وقته فإن عليه القضاء (٢).

٢- الأمر بأداء الزكاة مطلق، فلا يتعين الزمن الأول لأدائها دون غيره، كما لا يتعين لذلك مكان دون مكان (٣).

رابعاً : المناقشة والترجيح :

نوقش ما استدلل به القائلون بأنها تجب على التراخي بما يلي :

أولاً : استدلال عامة مشايخ الحنفية ومن وافقهم بأن الأمر المطلق لا يقتضي الفور؛ فيجاب عنه بأن المختار في أصول الفقه أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور ولا التراخي، بل يقتضي مجرد طلب الفعل المأمور به، والفورية تستفاد من القرائن، والأمر بالصرف إلى الفقير معه قرينة إرادة الفور منه، وهي أنه لدفع حاجته وهي معجلة، فمتى لم تجب على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على الوجه المطلوب (٤).

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٣/٢ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٣/٢ ؛ حاشية رد المحتار على الدر المختار : ٢٧١/٢ .

(٣) المغني على مختصر الخرقي : ٥٤١/٢ .

(٤) انظر : فتح القدير : ١٥٥/٢ ؛ رد المحتار على الدر المختار : ٢٧٢/٢ .

ثانياً : استدلالهم بعدم الضمان عند هلاك النصاب بعد وقت الوجوب؛ فيجاب عنه بأنها مسألة خلافية مبنية على اقتضاء الأمر المطلق الفورية أو عدم اقتضاءها، فيضمن عند من يقول بالفورية، ولا يضمن عند من يقول بالتراخي، وهذا استدلال بما يترتب عليه أصل النزاع في مسألتنا فلا يصلح الاستدلال به .

والقول الراجح - والله أعلم - : أن الزكاة متى وجبت وجبت المبادرة بإخراجها على الفور مع القدرة على ذلك وعدم الخشية من ضرر، فيأثم من أخرها بلا عذر، ويتحمل تبعته، فإن وجدت مصلحة داعية أو ضرورة معتبرة جاز تأخيرها؛ إلا أن استثمار الزكاة من قبل المالك في ضوء ما تقدم لا يعد من الأعدار المبيحة للتأخير .

وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة وهو المفتى به عند الحنفية، يؤيده أن الغرض من الزكاة سدُّ الخلات ودفع الحاجات والضرورات، وهي مُحَقَّقة على الفور، وفي تأخير إخراجها بعد الاستحقاق إضراراً بالمستحقين؛ لتعلق أطماع الفقراء بها، وتشوفهم إليها، فهم طالبون لها بلسان الحال دون لسان المقال، بخلاف الكفارات والمنذوبات التي لا شعور لهم؛ فإنهم لا ينشوقون إلى ما لا شعور لهم به (١) .

ثم إن الأمر المطلق وإن لم يقتض الفور فالمعنى الذي عيَّناه يقتضيه وهو ظني، فتكون الزكاة فريضة وفوريَّتها واجبة، فيلزم بتأخيرها من غير ضرورة الإثم (٢) .

وبناء على ما ترجح فلا يجوز للمالك تأخير إخراج الزكاة بعد الوجوب بقصد استثمارها؛ لتعارضه مع الأمر بوجوب الإخراج على الفور .

(١) قواعد الأحكام (بتصرف) : ٢٥٠/١ .

(٢) فتح القدير (بتصرف) : ١٥٦/٢ .

المبحث الخامس

حكم استثمار أموال الزكاة من قبل ولي الأمر أو من ينبيه

استثمار أموال الزكاة في مشاريع لفائدة المستحقين من قبل الإمام أو من ينبيه من المؤسسات والهيئات الزكوية الرسمية من النوازل التي تناولها الفقهاء المعاصرون، وبيانها كما يلي :

أولاً : أقوال العلماء في المسألة :

اختلف المعاصرون في حكم استثمار أموال الزكاة من قبل ولي الأمر أو من ينبيه من المؤسسات والهيئات الزكوية الرسمية، ولهم في ذلك اتجاهان:

الأول : إقرار مبدأ جواز استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية يعود ربحها لمستحقي الزكاة، أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع مال الزكاة وتوزيعها وفق ضوابط محددة اتفقت وجهات النظر الفقهية في بعضها، وانفرد بذكر بعضها آخرون .

وبهذا صدرت فتوى مجلس الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي^(١)، وبيت الزكاة بالكويت^(٢)، ودار الإفتاء المصرية^(٣)، وغيرها من الهيئات الشرعية^(٤) .

(١) جاء القرار مقررًا رأي الأغلبية؛ ومنهم : فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ مصطفى الزرقا، والشيخ عبد العزيز خياط، والشيخ عبد الستار أبو خدة، والشيخ عبد السلام العبادي، والشيخ حسن الأمين، والشيخ عبدالله بن بيه وغيرهم، مع اختلافهم في ضوابط ذلك، فمنهم من أطلق، ومنهم من قيد. انظر : قرار رقم (٣) د ٨٦/٧/٣ بشأن توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تملك فردي للمستحق في الدورة الثالثة بعمان في الفترة ٨-١٣/٧/١٤٠٧ هـ الموافق ١١-١٦/١٠/١٩٨٦ م، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث : ٤٢١/١ .

(٢) انظر : محضر الاجتماع الثلاثين للهيئة الشرعية لبيت الزكاة نقلًا عن : استثمار أموال الزكاة من خلال القرارات الجمعية وفتاوى الندوات والهيئات الشرعية : ٤٠ . وانظر التطبيق العملي لهذا القول بموقعهم :

http://www.zakatohouse.org.kw/AxCMSwebLive/ar_index.cms

(٣) انظر : دار الإفتاء المصرية ، فتوى حكم استثمار أموال الزكاة رقم (٢٨٢٦) وتاريخ ٢٠١١/٣/١٧ م : وفتوى الزكاة لدعم الاقتصاد المصري رقم (٣٧٨١) وتاريخ ٢٠١١/٧/١٨ م .

<http://www.dar-alifta.org/ViewFatwa.aspx?ID=3826>

<http://www.dar-alifta.org/ViewFatwa.aspx?ID=3781>

(٤) انظر : فتوى رقم ٨٦/٤٢ ، لجنة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ؛ فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة للهيئة الشرعية العالمية للزكاة بموقع الإسلام :

<http://zakat.al-islam.com/Loader.aspx?pageid=467>

أما الضوابط الشرعية لجواز استثمار مال الزكاة فأهمها ما يلي :

١- أن ينتفع من الأموال المستثمرة وأرباحها المستحقون للزكاة فقط، وهذا مما لا خلاف فيه .

٢- أن يتم استثمار الفائض من أموال الزكاة بعد تلبية الحاجة الماسة لمستحقي الزكاة، وهذا مما نص عليه قرار مجمع الفقه الإسلامي^(١).

واستناداً لهذا الضابط إن لم تكف أموال الزكاة الحاجات الأساسية للمستحقين لها فلا يصح تأخير صرف الزكاة بحجة استثمارها .

٣- توافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر . وقد ذكر القائلون بالجواز هذا الضابط بصورة قواعد تنفيذية لضمان تحققه؛ ومنها : إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية قبل الإقدام على إنشاء وتمويل مشروعات الزكاة الخيرية؛ تجنباً لضياع الأموال، وأن يغلب على الظن أن تكون رابحة - بإذن الله -^(٢).

ومنها : ضمان القائمين على المشروع إذا خسر نتيجة إهمال أو تعد أو تقصير، واشترط بعض الباحثين أن تتحمل خزينة الدولة الخسارة إذا وقعت، ويبدو أن ذلك حالة عدم التعدي .

ومنها : أن يتولى الإشراف على استثمار أموال الزكاة أيد أمينة نقية زاهدة في تلك الأموال من الخبراء في المجال الذي يتم فيه الاستثمار^(٣).

(١) انظر : قرار رقم (٣) د ٨٦/٧/٣ بشأن توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ربح بلا تملك فردي للمستحق في الدورة الثالثة بعمان في الفترة ٨-١٣/٧/١٤٠٧ هـ الموافق ١١-١٦/١٠/١٩٨٦ م ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث : ٤٢١/١ .

(٢) انظر : المرجع السابق ؛ توصيات الندوة الفقهية الأولى للهيئة العالمية للزكاة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في قضايا الزكاة بموقع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بمملكة البحرين : <http://www.islamicaaffairs.org/default7386.html?action=article&id=726> .

(٣) انظر : قرار رقم (٣) د ٨٦/٧/٣ بشأن توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ربح بلا تملك فردي للمستحق في الدورة الثالثة بعمان في الفترة ٨-١٣/٧/١٤٠٧ هـ الموافق ١١-١٦/١٠/١٩٨٦ م ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث : ٤٢١/١ ، المرجع السابق ، فتوى فقهية في واقعة توظيف أموال الزكاة مع عدم التملك للمستحق : ٣٥٨/١ - ٣٥٩ ؛ أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة : ٥١٦/٢ .

استثمار أموال الزكاة

دراسة فقهية موازنة

فكر وإبداع

٤- أن يكون الاستثمار في مجالات مقبولة وجائزة شرعاً، فلا يجوز استثمارها في البنوك الربوية مقابل الفائدة الربوية .

٥- أن يخرج صاحب المال الذي وجبت عليه عن ملكية هذا المال؛ لتبرأ ذمته ويتحقق إيتاء الزكاة، ويتم تملك المشروع للمستحقين وفق الصيغ الشرعية؛ كالشركات المساهمة، والقراض، ونحوها^(١).

القول الثاني : عدم جواز استثمار أموال الزكاة لصالح أحد مستحقيها كالفقراء لما ينطوي عليه من محاذير شرعية متعددة؛ منها : الإخلال بواجب فورية إخراج الزكاة، وتقويت تملكها لمستحقيها وقت وجوب إخراجها، والمضارة بهم .

واتجه أصحاب هذا القول إلى أن من أراد إقامة مشروع استثماري لصالح الفقراء فعليه أن يموله من مصادر الوقف والهبات بصفته من الصدقات الجارية .

وهذا اختيار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي^(٢)، وبه أفتى جمع من العلماء المعاصرين؛ منهم : الشيخ ابن عثيمين^(٣)، وعلماء اللجنة الدائمة^(٤)، والدكتور سعد الدين هلاي أستاذ

(١) انظر : فتاوى وتوصيات الندوة الثالثة للهيئة العالمية للزكاة بموقع الإسلام : <http://zakat.al-islam.com/Loader.aspx?pageid=467> ؛ دار الإفتاء المصرية ، فتوى حكم استثمار أموال الزكاة رقم (٣٨٢٦) وتاريخ ٢٠١١/٣/١٧ م : وفتوى الزكاة لدعم الاقتصاد المصري رقم (٢٧٨١) وتاريخ ٢٠١١/٧/١٨ م :

<http://www.dar-alifta.org/ViewFatwa.aspx?ID=3826>

<http://www.dar-alifta.org/ViewFatwa.aspx?ID=3781> .

(٢) انظر : قرار رقم (٦) بشأن استثمار أموال الزكاة في الدورة الخامسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة والتي بدأت يوم السبت ١١ رجب ١٤١٩ هـ الموافق ٣١ أكتوبر ١٩٩٨ م ، موقع المجمع :

<http://www.themwl.org/Fatwa/default.aspx?d=1&cid=146&l=AR&cid=11>

(٣) انظر : مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين : ٣٠٥/١٨ ؛ إسلام ويب ، مركز الفتوى ، فتوى بناء المساجد واستثمار الزكاة رقم (١٢٦٣٩٣) :

<http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=Fatwald&Id=126393>

(٤) انظر : فتاوى اللجنة الدائمة : ٤٥١/٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

ورئيس قسم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية^(١).

ثانيًا : التّأصيل الفقهي للمسألة، وسبب الخلاف :

ينبني اختلاف الفقهاء في حكم استثمار أموال الزكاة على أصليين رئيسين :

الأول : إذا كان الأصل في العبادات - بالنسبة إلى المكلف - التّعبّد دون الالتفات للمعاني، والأصل في العادات والمعاملات الالتفات إلى المعاني^(٢)؛ فإنّ الزكاة ليست في الحقيقة عبادة محضة، بل هي أقرب للعادات أو المعاملات؛ لأنّها من الشّؤون المالية للمسلمين؛ إلا أنّ هذا النّظر لا يخرجها عن دائرة التّعبّد، فالزكاة يجتمع فيها حقان؛ حق رباني وحق إنساني، فالحق الرباني هو حق التّعبّد، ومن هذه الناحية لا فرق بين الزكاة وبين سائر العبادات؛ كالصّلاة والصّيّام والحج .

وقد قرّر الإمام الشّاطبي أنّ العادات إذا وجد فيها جانب التّعبّد فلا بد من التّسليم والوقوف مع النّصوص؛ كطلب الصّدّاق في النّكاح، والذّبح في المحل المخصوص في الحيوان المأكول، والفروض المقدرة في الموارث، وغير ذلك من الأمور التي لا مجال للعقول في فهم مصالحها الجزئية حتّى يقاس عليها غيرها . كما أنّ للعادات وكثير من العبادات معنى مفهومًا، وهو ضبط وجوه المصالح؛ إذ لو تركت للناس لتعذر ضبطها، فالضبط من جهة الشّرع أقرب للانقياد، وعليه فأصول الزكاة نحو مقاديرها وأنصبتها مما نص عليه وأجمع عليه المسلمون يجب الوقوف عنده ولا مجال فيه للاجتهاد والنّظر إلى المقاصد والمصالح^(٣).

(١) انظر : موقع الفقه الإسلامي :

<http://www.islamfeqh.com/News/NewsItem.aspx?NewsItemID=5217>

(٢) الموافقات في أصول الشريعة (بتصرف) : ٢٢٨/٢ .

(٣) انظر : الموافقات في أصول الشريعة : ٢٣٤/٢ ؛ فقه الزكاة : ٣١/١ .

أمّا الحقّ الإنساني في الزكاة فهو عون الأقوياء للضعفاء على القيام بمطالب العيش ولوازم الحياة، وما يستلزم ذلك من جيشان القلوب بالشفقة والرحمة والحنان، وما يستتبعه من تكافل الأمة، وتراص صفوفها، وشيوع المودة بينها، وانحسار البغضاء عنها .

وقد تفاوتت أنظار الفقهاء في الأصل الذي يبنون عليه اجتهادهم في فروع مسائل الزكاة الجزئية من هذين الأصلين؛ ولذلك اختلفوا تسامحاً وتشدداً في بعض المسائل الفرعية من هذا الباب، فمن راعى حق التّعبّد أحجم عن التّوسّع؛ لأنّه عد الزكاة كالصّلاة والصّيّام في وجوب الالتزام فيها بقيود الأدلة الشرعيّة النصّية، ومن راعى الحقّ الإنساني توسّع في النّظر لرعاية المقاصد والمصالح في حدود مصلحة الفقراء وسائر المستحقين للزكاة؛ نظراً إلى أنّها شرعت من أجل سدّ خللتهم، وقضاء مآربهم في الحياة .

والخلاف في استثمار أموال الزكاة أو بعضها قبل دفعها لمستحقّيها إنّما يعود إلى اختلاف المجتهدين في ترجيح أحد هذين الأصلين على الآخر، فمن ترجح عنده جانب التّعبّد على جانب المصلحة شدد في المسألة، ومنع من ذلك، وألزم المزمكي بإعطائها لمستحقّيها، وقيد بصرفها في مصارفها المحددة.

ومن ترجح عنده جانب المصلحة التي من أجلها شرعت الزكاة سواء في جانب المعطي أو جانب المعطى أقر مبدأ جواز الاستثمار وقيد الجواز بضوابط، وعليه فيحكم بجواز الاستثمار أو منعه بناء على ثبوت المصلحة أو انتفاءها ^(١)، فأحكام الشريعة إنّما شرعت لمصالح العباد في المعاش والمعاد ^(٢).

(١) انظر : مكتب الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، مشروعية تمييز أموال الزكاة :

http://www.iftaa.net/readarticle.php?article_id=22

(٢) انظر : الموافقات في أصول الشريعة : ٥-٤/٢ .

الثاني : أن استثمار أموال الزكاة أو بعضها يبنى على مسألة : هل تجب الزكاة على الفور أم على التراخي؟ وذلك بالنظر إلى أن استثمار أموال الزكاة صورة من صور تأخير إخراج الزكاة بعد وجوبها، وتقدم في المطلب ما ترجح أن تأخير الزكاة لا يجوز إلا لأسباب من عذر؛ أو ضرورة، أو مصلحة راجحة، وهي محددة من قبل العلماء في الجملة وبقيود في بعض الحالات .

ثالثاً : عرض الأدلة :

أولاً : أدلة القول الأول :

أولاً : أن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين كانوا يستثمرون أموال الصدقات من الإبل والبقر والغنم، وكانت تحفظ في أماكن خاصة ولها رعاتها المشرفون عليها؛ ومن ذلك :

أ- ما أخرجه البخاري عن أنس رضي الله عنه أن ناساً من عُرَيْنَةَ^(١) اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ^(٢)، فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَسْرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَقَتَلُوا الرَّاعِي وَاسْتَأْفَوْا الذَّوْدَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ^(٣) أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ^(٤) يَعْضُونَ الْحِجَارَةَ^(٥).

(١) عُرَيْنَةُ : بالعَيْنِ والرَّاءُ الْمُهْمَلَتَيْنِ وَالثَّوْنُ مُصَغَّرُ، حَيٌّ مِنْ فُضَاعَةٍ وَحَيٌّ مِنْ بَجِيلَةٍ، وَالْمُرَادُ هُنَا الثَّانِي، كَذَا ذَكَرَهُ مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ فِي الْمَغَازِي، وَكَذَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ " فَتْحُ الْبَارِي : ٤٤٩/١ .

(٢) اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ : أَيِ أَصَابَهُمُ الْجُوعُ، وَهُوَ دَاءُ الْبَطْنِ إِذَا تَطَاوَلَ : وَاجْتَوَيْتَ الْبِلَدَ : كَرِهْتَ الْمَقَامَ فِيهِ وَإِنْ كُنْتَ فِي نِعْمَةٍ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : إِذَا تَضَرَّرَ بِالْإِقَامَةِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِهَذِهِ الْقِصَّةِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ قَدِمُوا سِقَامًا، فَلَمَّا صَحُّوا مِنَ السَّقَمِ كَرِهُوا الْإِقَامَةَ بِالْمَدِينَةِ لَوُحْظِهَا . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣١٨/١ ؛ فَتْحُ الْبَارِي : ٤٤٩/١ .

(٣) سَمَرَ : بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ، وَالسَّمْلُ : بِفَقْءِ الْعَيْنِ بَأَيِّ شَيْءٍ، وَالسَّمَرُ لُغَةٌ فِي السَّمْلِ، وَمَخْرَجُهُمَا مُتَقَارِبٌ . انظر : فَتْحُ الْبَارِي : ٥٣/١ .

(٤) الْحَرَّةُ : " هِيَ أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ سُودٍ مَعْرُوفَةٌ بِالْمَدِينَةِ، وَإِنَّمَا أَلْقَوْا فِيهَا لِأَنَّهَا قَرِيبُ الْمَكَانِ الَّذِي فَعَلُوا فِيهِ مَا فَعَلُوا " . فَتْحُ الْبَارِي : ٥٣/١ .

(٥) انظر : الصحيح بشرح ابن حجر : ١٣٧/٤ ، كتاب الزكاة (٢٤) ، باب استعمال إبل الصدقة والبانها لأبناء السبيل (٦٨) ، حديث (١٥٠١) .

ب- وَعَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ قَالَ : ((شَرِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَبَنًا فَأَعْجَبَهُ، فَسَأَلَ الَّذِي سَقَاهُ : مِنْ أَيْنَ هَذَا اللَّبَنُ ؟ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَاءٍ قَدْ سَمَاهُ فَإِذَا نَعَمٌ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ وَهُمْ يَسْتَوُونَ، فَحَلَبُوا لِي مِنْ اللَّبَنِ فَجَعَلْتُهُ فِي سِقَائِي، فَهُوَ هَذَا . فَأَدْخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَدَهُ فَاسْتَقَاءَهُ)) (١).

ثانيًا : من الآثار التي يستأنس بها لصحة هذا النظر وسلامة هذا الاتجاه ما يلي :

أ- ما أخرجه مالك - رحمه الله - أنَّ عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب ؓ خرجا في جيش إلى العراق، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري ؓ وهو أمير البصرة، فرحب بهما وسهل، ثم قال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال : بلى، ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأُسْلِفَكُمَا، فتبتاعان به متاعًا من متاع العراق، ثُمَّ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون الربح لكما، فقالا : وددنا ذلك، ففعل، وكتب إلى عمر بن الخطاب ؓ أن يأخذ منهم المال، فلما قدما باعا فأربحا، فلما دفعا ذلك إلى عمر ؓ قال : أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما ؟ قالا : لا، فقال عمر بن الخطاب ؓ : ابنا أمير المؤمنين فأُسْلِفَكُمَا، أديا المال وربحه، فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال : ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا، لو نقص هذا المال أو هلك لضمناه .

(١) أخرجه مالك والبيهقي .
الموطأ : ٢٢٧/١ ، كتاب الزكاة (١٧) ، باب ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد فيها ؛ السنن الكبرى : ٢٢/٧ ، كتاب قسم الصدقات (٣٨) ، باب الخليفة وإلى الإقليم العظيم الذي لا يلي قبض الصدقة ليس لهما في سهم العاملين عليها حق ، (١٣١٦٤) .

فقال عمر رضي الله عنه : أدياه، فسكت عبيد الله، وراجعه عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين، لو جعلته قراضاً . فقال عمر رضي الله عنه : قد جعلته قراضاً، فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال (١) .

وفي فعل عمر دليل على جواز استعمال أموال الله وتبشيرها في مشاريع ذات ربح، قال ابن عبد البر - رحمه الله - : " هذا اجتهد من عمر رضي الله عنه لأنهما ابناه، وحاباهما أبو موسى الأشعري رضي الله عنه بما أعطاهما، فاجتهد للمسلمين في ذلك واحتاط عليهم كما فعل بعماله إذا شاطرهم أموالهم احتياطاً لعامة المسلمين " (٢) .

فأبو موسى حكم عدل وقد تصرف بوجه المصلحة؛ فأراد منفعتهما بالسلف ومن مقتضاه: ضمانتهما المال، وهو أولى من بعثه على وجه الأمانة، مضافاً إلى إكرام من ينبغي إكرامه، فهو تصرف جامع للمصالح . ويحتمل وجه آخر؛ وهو أن لأبي موسى رضي الله عنه النظر في المال بالتبشير والإصلاح، فإذا أسلفه كان لعمر بن الخطاب رضي الله عنه - الذي هو الإمام - النظر في أمر نوابه وإن كان سداداً، وتعقب فعلهم، فتعقبه وردّه إلى القراض، ولأن في ذلك تهمة تتعلق بعمر بسبب إكرام ابنه بتخصيصهما بالسلف ثون غيرهما، فأراد إبطالها والذب عن عرض الإمامة، وكان عمر رضي الله عنه يُبالغ في التوقي من هذا . ووجه جعله قراضاً : ما رآه من المصلحة في ذلك؛ لأن عبد الله وعبيد الله عملاً في المال بوجه شبهة وعلى وجه يُعقَد أن فيه الصحة، فلم يَجْز أن يُبطل عليهما عملهما، فردّهما إلى قراضٍ مثلهما، وكان قراضُ

(١) أخرجه مالك في الموطأ : ٥٢٩/٢ ، كتاب القراض (٣٢) ، باب ما جاء في القراض (١) .
(٢) الاستذكار : ٤/٧ .

مِثْلَهُمَا النِّصْفَ، فَأَخَذَ عُمَرُ النِّصْفَ مِنَ الرِّبْحِ وَعَبَّدُ اللَّهَ وَعَبَّدُ اللَّهِ النِّصْفَ
الثَّانِي (١).

ب- الآثار الواردة عن عمر رضي الله عنه في حبسه للأرض المفتوحة عنوة بقصد استثمارها؛ ومنها : قوله : ((أما والذي نفسي بيده لو أن أترك آخر الناس بيانا (٢) ليس لهم شيء ما فُتِحَتْ عَلَى قَرْيَةٍ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ، وَلَكِنِّي أَتْرَكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا (٣).

ولما أراد عمر رضي الله عنه أن يقسم السَّوَادَ شاور في ذلك، فقال له علي رضي الله عنه :
دعه يكن مادة للمسلمين، فتركه (٤).

وفي رواية أخرى : أن عمر أراد قسمة الأرض فقال له معاذ رضي الله عنه :
والله ليكونن ما تكره؛ إنك إن قسمتها صار الربع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون، فيصير إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي قوم يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم . فاقترض رأي عمر رضي الله عنه وتأخير قسم الأرض وضرب الخراج عليها للغنمين ولمن يجيء بعدهم (٥).

فالخليفة الراشد عمر رضي الله عنه حبس الأرض على المسلمين لينتفعوا بريعتها من غير أن يقتسموا أصلها للمصلحة الرَّاجِحة، فقد صرح في الرواية الأولى

(١) انظر : الذخيرة : ٢٥/٦ .
(٢) البَيَّانُ : الْمُعْذَمُ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، وَيُقَالُ : هُمْ عَلَى بَيَّانٍ وَاحِدٍ أَيْ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَالْمَعْنَى : لَوْ لَا أَنْ أَتْرَكُهُمْ فَقَرَاءَ مُعْذَمِينَ لَا شَيْءَ لَهُمْ (أَي مُتَسَاوِينَ فِي الْفَقْرِ) . انظر : فتح الباري : ٢٧٣/٨ ؛ نيل الأوطار : ١٦/٨ .
(٣) أخرجه البخاري . الصحيح بشرح ابن حجر : ٢٧٢/٨ ، كتاب المغازي (٦٤) ، باب غزوة خيبر (٣٩) ، حديث (٤٢٣٥) .
(٤) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال : ٦٤/١ . وانظر نيل الأوطار : ١٦/٨ .
(٥) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال : ٦٤-٦٥/١ . وانظر : جامع الأحاديث : ٣٩٤/١٤ ؛ كنز العمال : ٢٤٤/٤ ؛ نيل الأوطار : ١٦/٨ .

بما وقع من النبي ﷺ ؛ إلا أنه عارض ذلك عنده حسن النظر لآخر المسلمين فيما يتعلق بالأرض خاصة (١).

قال الحافظ ابن القيم وجمهور الصحابة والأئمة من بعدهم: إن الأرض لا تدخل في الغنائم والإمام مخير فيها بحسب المصلحة، وقد قسم رسول الله ﷺ وترك، وعمر لم يقسم؛ بل أقرها على حالها وضرب عليها خراجاً مستمراً في رقبته تكون للمقاتلة؛ إذ لو قُسمت لتوارثها ورثة أولئك، فتؤول الأرض إلى امرأة أو صبي صغير والمقاتلة لا شيء بأيديهم، فرأى عمر في ذلك فساداً وأن المصلحة تقتضي ترك قسمة الأرض وجعلها وقفاً على المقاتلة تجري عليهم فيها حتى يغزوا منها آخر المسلمين، فهذا معنى وقفها؛ ليس معناه الوقف الذي يمنع من نقل الملك في الرقبة .

وبيانه : أن بلالاً وأصحابه رضي الله عنهم لما طلبوا من عمر رضي الله عنه أن يقسم بينهم الأرض التي فتحوها عنوة وهي الشام وما حولها وقالوا له: خذ خمسها وأقسمها، فقال عمر رضي الله عنه: هذا في غير المال؛ ولكن أحبسها فيما يجري عليكم وعلى المسلمين، فقال بلال وأصحابه رضي الله عنهم : إقسمها بيننا، فقال عمر : اللهم اكفني بلالاً وتوبه (٢). ثم وافق سائر الصحابة عمر رضي الله عنه، وكذلك جرى في فتوح مصر والعراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحت عنوة لم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة، ولا يصح أن يقال : إنه استتاب نفوسهم ووقفها برضاهم؛ فإنهم قد نازعوه في ذلك وهو يأبى عليهم (٣).

ج- الآثار الواردة عن عمر رضي الله عنه بوقفه سهم المؤلفلة قلوبهم؛ ومنها : ما

أخرجه البيهقي أنه جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس إلى أبي

(١) انظر : الأموال : ٦٠/١ ؛ نيل الأوطار : ١٦/٨ .

(٢) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال : ٦٣/١ .

(٣) انظر : زاد المعاد : ٣٧٩/٣ - ٣٨٠ ؛ نيل الأوطار : ١٦/٨ - ١٨ ؛ عون المعبود : ١٩٧/٨ .

بكره فقالا : يا خليفة رسول الله، إن عندنا أرضاً سبخة ^(١)؛ ليس فيها كلاً ولا منفعة، فإن رأيت أن نقطعناها لعلنا نزرعها ونحرثها . فذكر الحديث في الإقطاع وإشهاد عمر رضي الله عنه عليه ومحوه إياه، قال : فقال عمر رضي الله عنه : إن رسول الله ﷺ كان يتألفكم والإسلام يومئذ ذليل، وإن الله قد أعز الإسلام فاذهبوا فاجهدوا جهدكم، لا أرى الله عليكم إن رعيتم ^(٢).

فوقف عمر رضي الله عنه سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة وليس ذلك إلا لما أبصره من حكمة التشريع، وأدركه من أبعاد المصلحة؛ فإن مشروعية إشراكهم في الزكاة ما كانت إلا لاجتلاب نفعهم ودفع ضررهم، وبما أن المسلمين أصبحوا في غنى عن ذلك لما آتاهم الله تعالى من قوة، ووهبهم من تمكين؛ رأى أن بقية مصارف الزكاة هي أولى بالتوفير، فوقف عنهم هذا السهم، وكان ذلك على مرأى ومسمع من أعلام الأمة من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم ، ولم ينكره منهم أحد ^(٣).

ثالثاً : من المعقول استدلوأ بما يلي :

١- القياس على استثمار المستحقين للزكاة بعد قبضها ودفعها إليهم بقصد

الاستثمار، فكما يجوز دفع الزكاة إليهم لاستثمارها وتأمين كفايتهم،

(١) أرض سبخة : يفتح الباء أيضاً، أي ملحة . انظر : (م : سيخ) : المصباح المنير : ١٠٠ . السنن الكبرى : ٣٢٧/٧ ، باب سقوط سهم المؤلفة قلوبهم وترك إعطائهم عند ظهور الإسلام والاستغناء عن التألف عليه ، ١٣١٨٩ . وانظر : جامع الأحاديث : ١٢٠/١٤ ، كنز العمال : ٣٦٩/٣ . وأورد ابن حجر له شواهد في تلخيص الحبير : ١١٢/٣ ، منها : حديث : ((أن مشركاً جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فطلب منه مالاً فلم يعطه وقال : من شاء فليؤمن، ومن شاء فليكن)) . قال ابن حجر : " وهذا التأثير لا يُعرف، وقد ذكره الغزالي في الوسيط وزاد : ((إنا لا نغطي على الإسلام شيئاً)) . ونكره أيضاً صاحب المذهب، وعزاه النووي إلى تخريج التيهي وليس فيه إلا قصة الأقرع وعيينة مع أبي بكر وعمر " . ومنها ما رواه الطبري في تفسيره قال عمر وقد أئاه عيينة بن حصن : ((الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكن)) يعني لنس اليوم مؤلفة . وروى الطبري من طريق الشعبي قال : ((لم يبق في الناس اليوم من المؤلفة أحد؛ إنما كانوا على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -)) ، وأخرج عن الحسن نحوه .

(٢) انظر : أحكام القرآن للجصاص : ١٦٠/٣-١٦١ .

وتحقيق إغنائهم، يجوز استثمارها ابتداء قبل دفعها لمستحقيها؛ لتدر ريعاً دائماً ينفق على المستحقين وتقضى منه حاجاتهم، وتؤمن لهم أعمالاً تتناسب مع حاجتهم وقدرتهم^(١).

ويؤيد هذا أن استثمار أموال الزكاة قبل دفعها لمستحقيها تعد عملية تنظيمية تحقق مصلحة راجحة للمستحقين، ومن الصور التي يتم من خلالها تحقيق استفادة أكبر : ما تقوم به بعض مؤسسات الزكاة باستثمار أموال الزكاة ما بين مدة تحصيل الزكاة إلى حين صرفها على المستحقين، وذلك بإيداعها في ودائع استثمارية يتم الصرف من ربحها على طلبات المساعدات التي تقدم للمؤسسة .

٢- القياس على جواز استثمار أموال اليتامى من قبل الأوصياء، فإذا جاز استثمار أموال اليتامى وهي مملوكة حقيقة لهم؛ جاز استثمار أموال الزكاة قبل دفعها لمستحقيها^(٢).

٣- توسع العلماء في معنى : ((وفى سبيل الله)) فشمل كل قرينة إلى الله تعالى؛ كبناء الملاجئ والمستشفيات والمصانع وغيرها مما فيه مصلحة ونفع للمسلمين، جاء في تفسير الفخر الرازي قوله : " اعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ : ((وفى سبيل الله)) لَا يُوجِبُ الْقَصْرَ عَلَى كُلِّ الْغَزَاةِ؛ فَلِهَذَا الْمَعْنَى نَقَلَ الْقَفَالُ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُمْ أَجَازُوا صَرْفَ الصَّدَقَاتِ إِلَى جَمِيعِ وُجُوهِ الْخَيْرِ؛ مِنْ تَكْفِينِ الْمَوْتَى، وَبِنَاءِ الْحُصُونِ، وَعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : ((وفى سبيل الله)) عَامٌّ فِي الْكُلِّ " (٣) .

(١) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث ، رأي في توظيف الزكاة واستثمارها : ٣٧٢/١ ؛ أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة : ٥٢١/١ .

(٢) انظر : المرجع السابق .

(٣) ١١٥/٨ . وانظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث ، توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تملك فردي للمستحق / للشيخ آدم شيخ عبدالله علي : ٣٥٣/١ .

وبناء على ذلك يجوز استثمار أموال الزكاة في مثل هذه المشروعات باعتبارها مصرفاً من مصارفها، إضافة إلى تحقيق فائدة الاستثمار بتأمين حاجة المستحقين الدائمة، وتوفير فرص العمل لهم .

ومن وجه آخر إذا جاز صرف الزكاة في وجوه الخير وكل ما فيه منفعة للمسلمين؛ جاز استثمار أموال الزكاة في المشاريع التي تعود بالنفع على المستحقين بطريق الأولى (١).

٤- القياس على الصدقة الجارية؛ كالوقوف المرصدة، فإذا جاز لناظر الوقف العمل على تميمتها واستثمارها بما يحقق مصلحة المستحقين؛ جاز للإمام التصرف في أموال الزكاة واستثمارها (٢).

٥- إن المصانع أو المشاريع التي تستثمر فيها أموال الزكاة هي ملك للمستحقين عامة، أو لأصناف منهم، وكما أن الدولة شخص اعتباري لها التملك؛ فالهيئة الرسمية (مؤسسة أو صندوق أو بيت الزكاة) شخص اعتباري ينوب عن المستحقين، فلا مانع من اعتبار ملك هذه المشاريع لجهات الاستحقاق تديرها وتشرف عليها الهيئة الرسمية المعنية بذلك، فالأمر في نهايته يعود إلى ملكية المستحقين لهذا المال ولو بعد حين مع أرباحه وتثميره لهم (٣).

٦- العمل بالاستحسان في هذه المسألة خلافاً للقياس؛ للضرورة أو الحاجة الماسة إليها بالنظر لاختلاف أنظمة الدول وأنماط الحياة

(١) انظر : المرجع السابق ، رأي في توظيف الزكاة واستثمارها : ٣٧١/١ ، المرجع السابق ، المناقشة : ٣٨٧/١ .

(٢) انظر : أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة : ٥١٩/١ .

(٣) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث ، فتوى فقهية في واقعة توظيف أموال الزكاة مع عدم التملك للمستحق : ٣٥٩/١ ، المرجع السابق ، رأي في توظيف الزكاة واستثمارها : ٣٧٢/١ .

المؤثرة في احتياجات العباد، ويكون ذلك بإشراف ولي الأمر أو من ينيبه، فالأصل في هذه المسألة المنع؛ إلا أن المصلحة المترتبة على استثمار أموال الزكاة لتأمين موارد مالية لسد حاجات المستحقين تقتضي إقرار مبدأ جواز الاستثمار مع اتخاذ كافة الضمانات لحفظ حق المستحقين لهذه الأموال^(١).

أدلة القول الثاني :

أولاً : من الكتاب :

أ- قول الله تعالى: ((إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))^(٢).
وجه الدلالة من الآية الكريمة :

أن مصارف الزكاة أتت بطريق الحصر — (إنما)، وهذا من أبلغ صيغ الحصر، فالزكاة حق لهؤلاء الأصناف في مال الأغنياء، فما دام أحد من هذه الأصناف موجوداً؛ فالواجب أن يُدفع حقه إليه^(٣).

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : " أحكم الله فرض الصدقات في كتابه ثم أكدها وشددها فقال : ((فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ)) ، فليس لأحد أن

(١) انظر : المرجع السابق ، فتوى فقهية في واقعة توظيف أموال الزكاة مع عدم التملك للمستحق : ٣٥٨/١ ؛ أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة : ٥٢١/١ .

(٢) التوبة : ٦٠ .

(٣) انظر : التفسير الكبير : ١٠٧/٨ ؛ المغني شرح مختصر الخرقي : ٥٢٧/٢ ؛ مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث : ٤١٨/١ .

يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ما كانت الأصناف موجودة^(١).

ويؤكد أنه الله تعالى أثبت الصدقات للأصناف الأربعة الذين تقدم ذكرهم بلام التملك؛ وهو قوله : ((إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ....))^(٢)، ولما ذكر الرقاب أبدل حرف اللام بحرف في فقال : ((وَفِي الرِّقَابِ)) ، وفائدة ذلك : أن الأصناف الأربعة المتقدمة يدفع إليهم نصيبهم من الصدقات حتى يتصرفوا فيها كما شاءوا، فيلزم تملك المال لهم، وفي الأربعة الأخيرة لا يصرف المال إليهم؛ بل يصرف في جهات الحاجات المعتبرة في الصفات التي لأجلها استحقوا أموال الزكاة^(٣).

ب- قوله تعالى : ((سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ^ع ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ^ع وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ))^(٤).

وجه الدلالة من الآية الكريمة :

أن الزكاة متى وجبت لزم إخراجها وتمليكها لمستحقها امتثالاً للأمر الوارد بالآية؛ وخوفاً من تعرض المكلف لما يحول بينه وبين الأداء بعد الوجوب .

(١) أحكام القرآن للشافعي : ١٦٠/١ .

(٢) التوبة : ٦٠ .

(٣) التفسير الكبير : ١١٥/٨ . وانظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث : ٤١٨/١ .

(٤) الحديد : ٢١ .

ثانيًا : من المعقول :

استدلوا بما يلي :

١- يترتب على استثمار أموال الزكاة مخالفة لمقصدها؛ ذلك أن المقصود منها سدُّ حاجة الفقراء، وقضاء دين الغرماء، وفي حبسها لاستثمارها تفويت لهذه المصالح أو تأخيرها كثيرًا عن المستحقين، والزكاة يجب أدائها على الفور .

٢- يترتب على استثمار أموال الزكاة مفسد عدة؛ منها : الإضرار بالفقراء الحاضرين على حساب فقراء مستقبلين؛ لأنَّ توظيف الزكاة يؤدي إلى حرمان الفقراء المشاهدين للأموال .

ومنها : احتمال تعريض أموال الزكاة للضياع باستثمارها إذا حصلت خسارة، أو إذا انتقلت إلى أيدي غير أمينة .

ومنها : أنَّ استثمار أموال الزكاة يفتح الباب لمبادرة أرباب الأموال لاستثمار زكاتهم بأنفسهم، مما يؤدي إلى حبس أموال الزكاة عن مصارفها، وتعطيلها سنوات في أيدي مخرجيها، وتعرضها للربح أو الخسارة، وإعطاء الأغنياء لأنفسهم الحق في الأخذ من ريعها، وتصبح حُجَّة لمن لا يخرج الزكاة أن يدَّعي استثمارهما، أو أنها خسرت أو هلكت، وأن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة .

٣- أنَّ يد الإمام أو مَنْ ينوب عنه على الزكاة يدُ أمانة؛ لا تصرف واستثمار (١) .

(١) انظر : فتاوى اللجنة الدائمة : ٤٥٤-٤٥٥ / ٩ ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، الدورة الثالثة ، العدد الثالث ، توظيف الزكاة في مشاريع بلا تملك فردي للمستحق / الشيخ آدم شيخ عبد الله علي : ٣٥٣-٣٥٤ ، المناقشة : ٤١٨/١ ، حكم استثمار أموال الزكاة في التجارات والصناعات :

٤- أن القول بجواز استثمار أموال الزكاة غير مسبوق، ولم يقل به أحد من أهل العلم سابقاً، والمستفاد من أقوال العلماء وجوب صرف الزكاة في مصارفها، وعدم التصرف فيها بالاستثمار أو الصرف في أوجه الخير؛ حفظاً لحقوق مستحقيها .

فعند الحنفية المختار عدم جواز صرف الزكاة إلى وجوه البر من بناء المساجد، والرباطات، والسقايات، وإصلاح القناطر، وتكفين الموتى ودفنيهم؛ لأن الله تعالى أمر الملاك بإيتاء الزكاة، وإلإيتاء هو التملك، وهنا لم يوجد التملك أصلاً^(١) .

وجاء في حاشية الصاوي على الشرح الصغير : " فهذه الأصناف الثمانية هي المذكورة في قوله تعالى : ((إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ...))^(٢) فلا تجزئ غيرهم، كسور وسفن لغير جهاد في سبيل الله، وشراء كتب علم، ودار لتسكن، أو ضيعة لتوقف على الفقراء^(٣) .

رابعاً : المناقشة والترجيح :

مناقشة أدلة القول الأول :

من الاعتراضات التي أثرت على القول بالجواز ما يلي :

أولاً : يناقش استدلالهم باستثمار النبي ﷺ والخلفاء الراشدين لأموال الصدقات من الإبل والبقر والغنم بأن ذلك كان لحفظ هذه الأموال لحين توزيعها على المستحقين، ولم يكن ذلك بقصد الاستثمار ابتداءً، وغاية ما يدل

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٣٩/٢ .

(٢) التوبة : ٦٠ .

(٣) ٢٠١/٣ .

عليه جواز استثمار الزكاة لحين توزيعها على المستحقين؛ لما في ذلك من الحفظ لمال الزكاة وتحقيق النفع للمستحقين (١).

ويجاب عن ذلك : بأن فعل النبي ﷺ وصحابته يرجح مبدأ جواز استثمار أموال الزكاة؛ فإذا جاز استثمار أموال الزكاة لحين توزيعها على المستحقين؛ لما في ذلك من مصلحة راجحة تتمثل بحفظ المال وتنميته مما يترتب عليه نفع المستحقين؛ جاز استثمار أموال الزكاة متى ما وجدت المصلحة الرّاجحة مع التقيد بالضوابط المقررة لذلك .

ثانيًا : يناقش استدلالهم بالقياس على جواز استثمار المستحقين للزكاة بأنه قياس مع الفارق ؛ لتحقيق شرط التملك عند دفع الزكاة للمستحق لاستثمارها، ولا يتحقق ذلك باستثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من ينوبه.

ويجاب عن ذلك : بأن هذه المشاريع هي ملك لجهات الاستحقاق تديرها وتشرف عليها الهيئة الرسمية المعنية بذلك، فالأمر في نهايته يعود إلى ملكية المستحقين لهذا المال ولو بعد حين مع أرباحه وتثميره لهم .

ثالثًا : يناقش استدلالهم بالقياس على استثمار أموال اليتامى الزائدة عن حاجتهم بأنه لا يصح؛ لأن أموال الزكاة لا تزيد عن حاجات المستحقين في الغالب، وإذا زادت في قطر تنقل إلى قطر آخر (٢).

رابعًا : يناقش استدلالهم بالتوسع في مصرف ((وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ))

ليشمل كل قرابة إلى الله تعالى، وبناء على ذلك يجوز استثمار أموال الزكاة في المشروعات الاستثمارية باعتبارها مصرفاً من مصارفها، إضافة لنفع

(١) انظر : أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة : ٢٨/٢

(٢) انظر : المرجع السابق .

المستحقين، بأن ذلك غير مسلم، بل هو قول مرجوح يخالف قول الجمهور، فالمختار عند المحققين أن المراد بهذا المصرف الجهاد في سبيل الله (١).

خامساً : يناقش استدلالهم بأن المالك للمشاريع التي استثمرت فيها أموال الزكاة شخصية اعتبارية عامة هم مجموع الفقراء والمساكين وينوب عنهم الهيئة الرسمية (مؤسسة أو صندوق أو بيت الزكاة) بأن هذا أمر شبيه بالوقف، ومن أركان الوقف أن يكون هناك واقف وهنا لا يوجد واقف، والقول بأن الزكاة كالوقف يجوز حبس أصولها، أو شراء أصول بها وتسجيل الربح، قياس مع الفارق، فطريق الوقف غير طريق الزكاة (٢).

ويجاب عن ذلك : بأن استثمار أموال الزكاة في مشاريع دون تملك فردي للمستحقين حالة ذات شبه بالوقف من بعض الوجوه؛ إلا أنها خارجة عن حكم الوقف، فلا يلزم توفر أركانه وشروطه (٣).

مناقشة أدلة القول الثاني :

من الاعتراضات التي أثرت على القول بعدم جواز الاستثمار ما يلي :

أولاً : قولهم بأنه يترتب على استثمار أموال الزكاة مخالفة لمقاصدها ومفاسد؛ منها : تعريضها للضياع؛ لاحتمال الخسارة، أو توليها لأيدٍ غير أمينة . ومنها : الإضرار بالفقراء الحاضرين بحبس الزكاة وتأخيرها عنهم، وغير ذلك مما تقدم بيانه في أدلتهم . فيناقش بأن موضوع تعرض المشاريع

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٤٦٠-٤٥٢ ؛ الاستنكار : ٢١٣/٣ ؛ الحاوي : ٥٨٤/١٠ ؛ المجموع : ٣٤٨/٧ ؛

الإنصاف : ٢٣٥/٣ ؛ شرح منتهى الإرادات : ٤٥٨/١ .

(٢) انظر : حكم استثمار أموال الزكاة في التجارات والصناعات ؛

<http://www.salafi.net/articles/article1.html>.

(٣) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة الثالثة ، العدد الثالث ، توظيف الزكاة في مشاريع دون تملك فردي للمستحق : ٣٦٥/١ .

الاستثمارية للربح والخسارة هو نفس موضوع تعرض المزرعة أو الضيعة التي تعطى للفقير ليستغلها، ونفس موضوع تعرض مال الزكاة الذي أعطي للتاجر الغارم ليستعيد تجارته، فقد يحترق الزرع، أو يتلف وقد تخسر التجارة.

أما ما ذكره من المفاصد المحتملة الأخرى فما وضعه القائلون بالجواز من ضوابط لحفظ حق المستحقين وحفظ مال الزكاة من الضياع كفيل لتلافيا؛ ومن ذلك : الحرص على استثمار أموال الزكاة في أعمال مأمونة، وتجنب المشاريع الاستثمارية التي هي مظنة الخسارة أو التقلبات السوقية الكثيرة، وغير ذلك مما تقدم بيانه في قولهم (١).

ثانياً : قولهم بأن يد الإمام على الزكاة يد أمانة غير مسلم، فالمختار عند الفقهاء جواز تصرف الإمام في مال الزكاة لضرورة أو حاجة؛ ولذلك يجوز عند المالكية والشافعية والحنابلة بيع مال الزكاة للضرورة، كما لو خاف الإمام أو الساعي هلاك المال، أو احتاج إلى مؤونة لنقله ونحو ذلك (٢).

قال النووي : " قَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ وَلَا لِلْسَّاعِي بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ بَلْ يُوصَلُّهَا إِلَى الْمُسْتَحَقِّينَ بِأَعْيَانِهَا؛ لِأَنَّ أَهْلَ الزَّكَاةِ أَهْلُ رُشْدٍ لَا وَلَايَةَ عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يَجْزِ بَيْعُ مَالِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَإِنْ وَقَعَتْ ضَرُورَةٌ بِأَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمَأْشِيَةِ، أَوْ خَافَ هَلَاكَهُ، أَوْ كَانَ فِي الطَّرِيقِ خَطَرًا، أَوْ احتَاجَ إِلَى رَدِّ جُبْرَانٍ، أَوْ إِلَى مُؤْنَةِ النَّقْلِ، أَوْ قَبْضِ بَعْضِ شَاةٍ، وَمَا أَشْبَهَهُ؛ جَازَ الْبَيْعُ لِلضَّرُورَةِ " (٣).

(١) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثالث ، رأي في توظيف الزكاة واستثمارها : ٣٧٢/١ ؛ الشبكة السلفية حكم استثمار أموال الزكاة في التجارات والصناعات

. <http://www.salafi.net/articles/article1.html>

(٢) انظر : حاشية العدوي على كفاية الطالب : ٤٧٣/١ - ٤٧٤ ، المغني على مختصر الخرقي : ٥٣٢ - ٥٣٣

(٣) المجموع : ٢٩٢/٧ .

ومما تقدم فالراجع - والله أعلم - إقرار مبدأ جواز استثمار أموال الزكاة بضوابط إذا تحققت مصلحة راجحة للمستحقين؛ كتأمين مورد مالي دائم يحقق الحياة الكريمة لهم؛ إلا أنه لا يمكن أن يترك الأمر فيباح لكل أحد أن يتصرف وفق ما يدره من المصلحة التي يراها لاستثمار أموال الزكاة، وإنما لا بد أن يتخذ قرار الاستثمار من قبل ولي أمر المسلمين الأمين، أو ممن عهد إليهم بالأمر؛ لمراعاة مبدأ النيابة العامة الشرعية، فإذا وجد من عهد إليه الأمر أن الزكاة قد سدت حاجة الفقراء والمساكين، وكانت بيده فضلة منها لو تركت لاستهلاك، أو أنه قد تم رفع حاجة المستحقين إلى الحد المعقول؛ فلا مانع في هذه الحالة من استثمار المتبقي من أموال الزكاة بالطرق المشروعة فيما يعود على المستحقين بالنفع ويحقق المصلحة، مع مراعاة ما تقدم ذكره من الضوابط، واتخاذ كافة الاحتياطات الكفيلة ببقاء الأصول المستثمرة على أصل حكم الزكاة، وكذلك ربح تلك الأصول، وإمكانية تسجيل الأصول المستثمرة إذا اقتضت حاجة مستحقي الزكاة لصرفها عليهم .

ومن المعاني التي ترجح هذا القول ما يلي :

أولاً : أن استثمار أموال الزكاة وسيلة لتحقيق الكفاية على الدوام للمستحقين؛ وذلك بتوفير سبل العيش الكريم اقتصادياً واجتماعياً، بإنشاء المشروعات الإنتاجية لمصلحة المستحقين، والمشاريع التأهيلية؛ لتوفير الأداة الإنتاجية التي يحسن مستحقي الزكاة استغلالها في التكسب، وتوفير فرص العمل بعمل الفقير القادر على العمل في أموال الزكاة المستثمرة، مما يحقق له سداد العيش المستمر، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية من خلال المشاريع الخاصة بذلك؛ حيث يعد هذا الجانب من الأساسيات في العصر

الرَّاهِن، كما أنَّ من مصلحة المستحقين من الفقراء والمساكين : تقديم بعض احتياجاتهم في شكلها السلعي من البضائع والخدمات، والتَّملك حاصل بحيازتهم على السلعة أو انتفاعهم بالخدمة ^(١) .

ثانيًا : الاستئناس بالتَّوجيهات النَّبوية الدَّالة على العمل واستثمار ما عند الإنسان من مال، وبذل الجهد في ذلك ^(٢)؛ ومنها :

أ- ما روي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : ((أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ فَقَالَ : أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ ؟ قَالَ : بَلَى جِلْسٌ ^(٣) نَلْبِسُ بَعْضُهُ وَنَبْسُطُ بَعْضُهُ، وَقَعْبٌ ^(٤) نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ . قَالَ : أَتَيْتِي بِهِمَا . قَالَ : فَأَتَاهُ بِهِمَا ، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ : مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ ؟ قَالَ رَجُلٌ : أَنَا أَخُذُهُمَا بِدَرْهَمٍ . قَالَ : مَنْ يَرِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - ؟ قَالَ رَجُلٌ : أَنَا أَخُذُهُمَا بِدَرْهَمَيْنِ . فَأَعْطَاهُمَا إِلَيْهِ، وَأَخَذَ الدَّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ وَقَالَ : اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَأَنْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا ^(٥) فَأَيْتِي بِهِ . فَأَتَاهُ بِهِ، فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَوْدًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ : اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ وَلَا أَرَيْكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا . فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا، وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةَ نُكْتَةً ^(٦) فِي وَجْهِكَ يَوْمَ

(١) انظر : مفاهيم الفورية والتملك والمخاطرة في الاستثمار الزكوي : ٣٠ .

(٢) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة الثالثة ، العدد الثالث ، توظيف الزكاة في مشاريع دون تملك فردي للمستحق : ٣٦٥/١ ، رأي في توظيف الزكاة واستثمارها : ٣٧٢/١ .

(٣) جلس : بكسر مُهملة وسكون لام كسواء غليظ يلي ظهر البعير تحت القتب . انظر : (م : جلس) : المصباح المنير : ٥٦ ، عون المعبود : ٣٧/٥ .

(٤) القعب : بفتح فسكون، أي قذح . انظر (م : قعب) : المصباح المنير : ١٩٤ ، عون المعبود : ٣٧/٥ .

(٥) قَدُومًا : أي فأسًا . عون المعبود : ٣٧/٥ .

(٦) نُكْتَةٌ : " بضمَّ اللّون وسكون الكاف أثر كالقطة، أي حال كونها علامة فيبحة أو أثرًا من العيب؛ لأنَّ السؤال دَلٌّ في التحقيق " . عون المعبود : ٣٨/٥ .

الْفَيْيَامَةَ؛ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لثَلَاثَةٍ : لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ^(١)، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُقْطِعٍ^(٢)، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ^(٣) ((٤)).

فقد جاء التوجيه النبوي لهذا الصحابي إلى عدم السؤال والعمل بالاحتطاب باستثمار ماله الذي يتعلق به حاجاته الأصلية، وعليه فيجوز استثمار أموال الزكاة قبل شغلها بحاجات المستحقين الأصلية إذا ترجحت المصلحة في ذلك من باب أولى، وإنشاء المشروعات يفيد الأمة ويساعد في رفع اقتصادها، ويدفع البطالة عن المحتاجين القادرين على العمل بتوفير فرص العمل لهم .

ب- عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَسْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاسْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ (٥).

(١) مُذْعِفٌ : يَذَالُو وَيُعِزُّنْ مُهْمَلَتَيْنِ بَيِّنَتُهُمَا قَافٌ، أَيُّ شَدِيدٍ يُقْضِي بِصَاحِبِهِ إِلَى الذُّقْعَاءِ وَهُوَ التُّرَابُ ، وَكَيْفٌ هُوَ سُوءُ إِحْتِمَالِ الْفَقْرِ . انظر : (م : دفع) : لسان العرب : ٨٩/٨ ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٢٧/٢ ؛ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : ٣٢٩/١٨ ؛ عون المعبود : ٣٨/٥ ؛ نيل الأوطار : ١٢٩/٥ .

(٢) غُرْمٌ مَقْطُوعٌ : أي غُرَامَةٌ أَوْ دِينَ قُطِيعٌ وَتَقِيلُ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣٦٣/٣ ، ٤٥٩ ، عون المعبود : ٣٨/٥ ، نيل الأوطار : ١٧٩/٥ .

(٢) دم موجع : بكسر الجيم وفتحها، أي مؤلم، والمُرَاد أن تَلَزَمَ الذِّبَّةُ فَيَسْعَى فِيهَا لِيُؤْدِيَهَا إِلَى الْوَلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْدِهَا قَتَلُوا الْمُتَحَمِّلَ عَنْهُ، وَهُوَ أَخُوهُ أَوْ حَصِيْمُهُ، فَيُوجَعُ قَتْلُهُ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٥٧/٥ ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : ٣٢٩/١٨ ؛ عون المعبود : ٣٨/٥ .

(٤) أخرجه الترمذي وابن ماجه و ابو داود و البيهقي . قال الترمذي : هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأحضر بن عجلان . والأحضر بن عجلان قال يحيى بن معين : صالح ، وقال أبو حاتم الرزاري : يكتب حديثه . وانظر : مجمع الزوائد : ٨٤/٤ ؛ عون المعبود : ٣٨/٥ ؛ نصب الراية : ٢٢/٤ .

سنن الترمذي: ٥١٤/٣ ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع من يزيد ، حديث (١٢١٨) ؛ سنن ابن ماجه: ٧٤٠/٢ ، كتاب التجارات (١٢) ، باب بيع المزايدة (٢٥) ، حديث (٢١٩٨) ؛ سنن أبي داود: ١٢٠/٢ ، كتاب الزكاة (٩) ، باب ما تجوز فيه المسألة ، حديث (١٦٤١) ؛ السنن الكبرى: ٤٠٠/٧ ، كتاب قسم الصدقات (٣٨) ، باب لا وقت فيما يُعطى الفقراء والمساكين إلى ما يخرجون به من الفقر والمسكنة حديث (١٣٢١٣) .

(٥) أخرجه البخاري .

الصحيح بشرح ابن حجر : ٣٤٥/٧ ، كتاب المناقب (٦٠) ، باب (٢٨) ، حديث (٣٦٤٢) .
 قال صاحب سبل السلام : ٥٥/٣ : " رواه الخمسة إلا النسائي، وقد أخرجه البخاري ضمن حديث ولم يسق لفظه، وأورد له الترمذي شاهداً من حديث حكيم بن حزام . قال المنذري والنووي : إسناده حسن صحيح، وفيه كلام كثير " . وانظر : فتح الباري : ٣٤٥/٧ .

وفي الحديث دليل على أنَّ عروة اتجر فيما لم يوكل بالاتجار فيه، فدل على جواز استثمار مال الغير بغير إذن مالكه؛ لإقرار النبي ﷺ، ففي دعائه له بالبركة دليل على الاستحباب^(١).

واستثناساً بهذا فيجوز للإمام أو من ينوبه حق النظر والتصرف بمال الزكاة بما يحقق مصلحة المستحقين ويدفع الضرر عنهم إذا ترجحت المصلحة باستثماره مع التقيد بما ذكره الفقهاء من الضوابط التي تكفل حفظ حق المستحقين .

(١) انظر: سبل السلام: ٥٦-٥٥/٣.

الخاتمة :

بعد هذه الدراسة لنازلة : " استثمار أموال الزكاة " أختتم بذكر أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة، أما النتائج فهي :

١- من الصور المتفق على جوازها : استثمار أموال الصدقات غير الزكاة في المشاريع المأمونة لإنفاق ريعها في أوجه الخير .

٢- استثمار أموال الزكاة من قبل المستحقين بعد قبضها من الصور التي نص الفقهاء على جوازها؛ لأنَّ الزكاة يملكها المستحق ملكاً تاماً بتسلمها، ويجوز له التصرف فيها بما شاء تصرف المالك كسائر أمواله .

٣- الراجح أنَّ الزكاة متى وجبت وجبت المبادرة بإخراجها على الفور مع القدرة على ذلك وعدم الخشية من ضرر، فإن وجدت مصلحة داعية أو ضرورة معتبرة جاز تأخيرها؛ إلا أنَّ استثمار الزكاة من قبل المالك لا يعد من الأعذار المبيحة للتأخير، وعليه فلا يجوز للمالك تأخير إخراج الزكاة بعد الوجوب بقصد استثمارها؛ لتعارضه مع الأمر بوجوب الإخراج على الفور .

٤- للفقهاء المعاصرين في قضية استثمار أموال الزكاة لمصلحة المستحقين قبل وضعها في مواضعها اتجاهان مختلفان : الأول : يرى إقرار مبدأ جواز استثمار أموال الزكاة لمصلحة المستحقين؛ حيث يرتبط الجواز بمدى ما يحققه من مصلحة تعود على المستحقين، فمتى ما وجدت المصلحة الرَّاجحة وجد الحكم؛ ولذلك

اشتراط القائلون بالجواز وجوب تلبية الحاجة الماسة والفورية لمستحقي الزكاة، وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر، وغيرها من الشروط التي تكفل تحقق مصلحة مستحقي الزكاة .

والاتجاه الثاني : يرى عدم جواز استثمار أموال الزكاة؛ وذلك بالنظر إلى أن المذهب في الزكاة جانب التعبد، فيلزم التقيد فيها بنصوص الأدلة الشرعية النصية، ولأن يد الآخذ يد أمانة، فهو وسيط يلزمه تسليم الحق لمستحقه دون التصرف فيه .

٥- يعد استثمار أموال الزكاة وسيلة تنظيمية لصرف أموال الزكاة، وذلك بالعمل على تمتيتها بالطرق المشروعة؛ لتحقيق منفعة المستحقين بتوفير ما تحصل به كفايتهم على الدوام .

٦- إقرار مبدأ جواز استثمار أموال الزكاة بضوابطه التي أقرها الفقهاء عند تحقق المصلحة الراجحة للمستحقين لا يتعارض مع الفورية في إيصال الزكاة لمستحقيها؛ بل يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وسد حاجة أكبر عدد من المستحقين؛ لا سيما إذا تم وفق خطط وبرامج مدروسة ومقننة .

٧- استثمار أموال الزكاة لا يزيل صفة الزكاة عن هذه الأموال وتبقى الأموال المستثمرة زكاة قابلة للصرف عند حاجة المستحقين، ويخالف الوقف في وجوه؛ منها : أن الانتفاع بأصولها وريعها يقتصر على مستحقي الزكاة من الأصناف الثمانية، وبأنه عند حاجة المستحقين لوجوه صرف عاجلة وعدم وجود ما يسدها يجب تسهيل هذه الأصول وصرفها في مصارف الزكاة، كما أنه إذا تم بيع هذه الأصول لأي

استثمار أموال الزكاة فكر وإبداع دراسة فقهية موازنة

سبب فترد وجوباً إلى أموال الزكاة لصرفها في مصارفها، أو لشراء
بديل مع مراعاة الضوابط .

٨- من خلال الدراسات السابقة نجد أن القائلين بإقرار مبدأ جواز
استثمار أموال الزكاة اختلفوا في تفاصيل استراتيجيات استثمار أموال
الزكاة، فهل تنشأ المشاريع الاستثمارية الإنمائية من سهم الفقراء
والمساكين ثم تملك لهم ليستفيدوا منها ؟ أم تنشأ تلك المشاريع من
أموال الزكاة ويجعل المستحقون كموظفين فيها براتب شهري إن
كانوا قادرين على العمل، ويعطى كذلك المستحق العاجز عن العمل
من الفقراء والمساكين راتباً شهرياً بدون تملك تلك المشاريع لهم ؟
وهل يتم استثمار الفائض عن حاجة المستحقين من أموال الزكاة أم
يتم استقطاع مبلغ من أموال الزكاة يتم استثماره بعد تلبية الحاجة
الماسة والفورية لمستحقي الزكاة ؟

٩- فرضت الزكاة لتوفير الكفاية لمستحقيها على الدوام، واستثمار أموال
الزكاة وسيلة لتحقيق ذلك؛ بتوفير الأداة الإنتاجية التي يحسن مستحقي
الزكاة استغلالها في التكسب، وقد تناولت العديد من الدراسات بيان
استراتيجيات استثمار أموال الزكاة، والمجالات الاستثمارية ذات
الأولوية في التمويل؛ إلا أن هذا الجانب بحاجة لمزيد من الدراسات؛
لتحقيق الغاية المرجوة .

أما التوصيات فهي :

أولاً : دعوة الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية لعقد المحافل العلمية من مؤتمرات وندوات تعنى بمناقشة جميع جوانب الموضوع، وإعداد الدراسات الوافية لبيان استراتيجيات استثمار الأموال المستقطعة من الزكاة، والمجالات الاستثمارية ذات الأولوية في التمويل، وحكم المسائل المتفرعة على : كتكاليف استثمار أموال الزكاة، وزكاة المال المستثمر، ومن ثم تعميم هذه الدراسات خاصة على الجهات المعنية .

ثانياً : من المقترحات التي ينبغي العمل بها والتي تمثل حلًا للخروج من خلاف العلماء في استثمار أموال الزكاة : أن تؤخذ موافقة المستحق للزكاة على استقطاع نسبة مما يصرف له للمساهمة في المشاريع الاستثمارية، فيبين له طبيعة المشروع وجدواه الاقتصادية والفائدة التي تعود عليه من المشاركة إذا رغب في الاستثمار، وبذلك يصبح المستحقون بموافقتهم على المشاركة ملاكاً لهذا المشروع ويستفيدون من دخله وربعه، وينوب عنهم في إدارته القائمون على المشروع .

ثالثاً : عمل الهيئات الشرعية على إصدار دليل إرشادي وقواعد تنفيذية لاستثمار أموال الزكاة وتعميمها على الهيئات والمؤسسات الخيرية والرسمية للعمل بها، مما سيكون له أثر حسن في ضبط العملية وحفظ أموال الزكاة من الضياع .

رابعاً : إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتم من خلاله نشر الدراسات والخبرات والدلائل الإحصائية بعد تحليلها؛ ليتم استفادة المختصين منها في كافة الأقطار، وتحقيق الفائدة المرجوة، وتلافي السلبات .
وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ثبت المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر المطبوعة :

القرآن الكريم :

١. الإحكام في أصول الأحكام . تأليف : أبي الحسن سيف الدين علي بن

أبي علي بن محمد الآمدي . تحقيق : د. سيد الجميلي . الطبعة :

الثانية . بيروت - لبنان : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٢. أحكام القرآن . لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، تحقيق :

عبد السلام محمد علي شاهين

٣. الطبعة : الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية بيروت -

لبنان ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

٤. أحكام القرآن . تأليف : أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن

عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلب القرشي

المكي المتوفى ٢٠٤هـ . جمعه الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن

موسى أبو بكر البيهقي ، المتوفى ٤٥٨هـ . [الطبعة : بدون] .

بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

٥. أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة . تأليف : د. محمد عمر

سليمان الأشقر ، د. محمد نعيم ياسين ، د. محمد عثمان شبير ، د.

عمر سليمان الأشقر . الطبعة الثالثة . الأردن : دار النفائس للنشر

والتوزيع ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .

٦. إدارة البنوك . تأليف : أ.د سليمان أحمد اللوزي ، و د. مهدي حسن زويلف، ومحدث إبراهيم الطراونة . الطبعة الأولى . عمان : دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤١٨هـ/١٩٧٧م .
٧. أساس البلاغة . تأليف : أبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ . [الطبعة: بدون] . بيروت - لبنان : دار الفكر ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
٨. استثمار أموال الزكاة من خلال القرارات المجمعية وفتاوى الندوات والهيئات الشرعية . تأليف : الدكتور عجيل جاسم النشمي . بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي .
٩. الاستذكار . تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، المتوفى ٤٦٣هـ . تحقيق : سالم محمد عطا، محمد علي معوض . الطبعة: الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ .
١٠. الأم . تأليف : أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي المتوفى ٢٠٤هـ . [الطبعة : بدون] . بيروت : دار المعرفة ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
١١. الأموال . تأليف : أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ . تحقيق وتعليق : محمد خليل هراس . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

١٢. الإنصاف في معرفة الرَّاجح من الخلاف . تأليف : علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ . صحَّحه وحقَّقه : محمَّد حامد الفقي . الطَّبعة الثَّانية . بيروت - لبنان : دار إحياء التُّراث العربي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

١٣. البحر الزخار = مسند البزار . تأليف : أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار ، المتوفى : ٢٩٢هـ . تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله . الطبعة : الأولى . بيروت : مؤسسة علوم القرآن ، المدينة : مكتبة العلوم والحكم ، ١٤٠٩ .

١٤. بحوث في الاقتصاد الإسلامي . تأليف : الأستاذ الدكتور رفيق يونس المصري . الطبعة الأولى . سورية - دمشق : دار المكتبي ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

١٥. بدائع الصَّنائع في ترتيب الشرائع . تأليف : علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء ، المتوفى سنة ٥٨٧هـ . [الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان : دار الكتب العلميَّة ، التاريخ : بدون] .

١٦. التاج والإكليل لمختصر خليل . تأليف : أبي عبد الله محمَّد بن يوسف المواق ، المتوفى سنة ٨٩٧هـ . مطبوع بهامش مواهب الجليل . الطبعة الثانية . [مكان النشر : بدون] : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

١٧. التاريخ الكبير ، تأليف : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبد الله البخاري الجعفي . تحقيق : السيد هاشم الندوي . [الطبعة : بدون] بيروت : دار الفكر ، [التاريخ : بدون] .

١٨. التجريد . تأليف : الإمام أبي الحسين أحمد بن محمد بن جعفر البغداديّ القدوريّ، المتوفى سنة ٤٢٨هـ . دراسة وتحقيق : أ.د. محمد أحمد سراج و أ.د. علي جمعة محمد . الطبعة الأولى . القاهرة - مصر : دار السلام . ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م .

١٩. تحفة المحتاج بشرح المنهاج . تأليف : أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلانيّ ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ . [الطبعة : بدون] . [مكان النشر : بدون] . دار الفكر ، [التاريخ : بدون] .

٢٠. التفريع . تأليف : أبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري ، المتوفى سنة ٣٧٨هـ . دراسة وتحقيق : الدكتور حسين بن سالم الدهمان . أصل هذا الكتاب : بحث أنجز في إطار دراسات الحلقة الثالثة بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بتونس ، وقد نال به الباحث درجة الدكتوراه في الفقه والسياسة الشرعية ، بملاحظة حسن جداً (تقدير ممتاز) في ٢٨/١/١٤٠٥هـ الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧م .

٢١. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب . تأليف : الإمام محمد الرّازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الرّي، المتوفى سنة ٦٠٤هـ . قدّم له : فضيلة الشيخ خليل محيي الدين الميس . [

الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان : دار الفكر ، مكة المكرمة :
المكتبة التجارية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٢٢. التقرير والتحرير على تحرير الإمام الكمال بن الهمام في علم
الأصول الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية . تأليف : ابن أمير
الحاج ، المتوفى سنة ٨٧٩هـ . الطبعة الثانية . تصوير : بيروت -
لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

٢٣. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير . تأليف : أحمد بن علي
بن حجر أبي الفضل العسقلاني . تحقيق : السيد عبدالله هاشم اليماني
المدني . [الطبعة : بدون] . المدينة المنورة : دار المحاسن
للطباعة ، ١٣٨٤ / ١٩٦٤ .

٢٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . تأليف : أبي عمر
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم النمري القرطبي
، المتوفى ٤٦٣هـ . تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمد
عبد الكبير البكري . [الطبعة : بدون] . المغرب : وزارة عموم
الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٣٨٧هـ .

٢٥. التمويل والاستثمار في الإسلام (المفهوم والضوابط والصيغ) . تأليف
: وحيد أحمد عبد الجواد . منشور بمجلة دار الإفتاء المصرية ،
العدد (١١) ، ٢٠١٢م .

٢٦. توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع دون تملك فردي
للمستحق . تأليف : الدكتور حسن عبد الله الأمين . منشور بمجلة

مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م ، العدد الثالث، الجزء الأول .

٢٧. توظيف الزكاة في مشاريع بلا تملك فردي للمستحق . تأليف :
الشيخ آدم شيخ عبدالله علي . منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي
التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م ،
العدد الثالث، الجزء الأول .

٢٨. جامع الأحاديث (الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير) . تأليف :
الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . جمع وترتيب : عباس
أحمد صقر وأحمد عبد الجواد . [مكان النشر : بدون] دار الفكر ،
١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م .

٢٩. الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي . تأليف : أبي عيسى محمد
ابن عيسى بن سورة الترمذي ، المتوفى سنة ٢٩٧هـ . تحقيق
وتعليق : أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم
عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف . الطبعة : الثانية .
مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٩٥ هـ /
١٩٧٥ م .

٣٠. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . تأليف : شمس الدين محمد بن
عرفة الدسوقي ، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ مطبوع مع الشرح الكبير
للدردير . [الطبعة : بدون] . [مكان النشر : بدون] . دار إحياء
الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، [التاريخ : بدون] .

٣١. حاشية رد المحتار على الدر المختار . تأليف : محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين ، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ . الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار الفكر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٣٢. حاشية الشيخ عبد الحميد بن الحسين الداغستاني الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج . [الطبعة : بدون] . [مكان النشر : بدون] . دار الفكر ، [التاريخ : بدون] .

٣٣. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني . تأليف : أبي الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي ، المتوفى ١١٨٩هـ . تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي [الطبعة : بدون] . بيروت : دار الفكر ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٣٤. الحاوي الكبير . تأليف : أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ . حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : د. محمود مطرجي . وساهم معه بالتحقيق : د. ياسين ناصر محمود الخطيب (بكتاب الزكاة) ، د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهل (بكتاب النكاح) ، د. حسن علي كوركولو (بكتاب الحدود) ، د. أحمد حاج محمد شيخ ماحي (بكتاب الفرائض والوصايا) . [الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان : دار الفكر ، مكة المكرمة : المكتبة التجارية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٣٥. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء . تأليف : سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال ، المتوفى سنة ٣٦٥هـ ، وقيل غير ذلك . حققه وعلّق عليه : الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكه .

الطبعة الأولى . المملكة الأردنية الهاشمية - عمان : مكتبة الرسالة الحديثة ، مكة المكرمة : دار الباز ، ١٩٨٨م .

٣٦. الدر المختار شرح تنوير الأبصار . تأليف : محمد بن علي بن محمد ، المعروف بعلاء الدين الحصكفي ، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ . مطبوع مع حاشية ابن عابدين . الطبعة : الثانية . بيروت - لبنان : دار الفكر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٣٧. دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية دراسة تحليلية لتجربة صندوق الجزائر . الجزائر : مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة ، العدد ٧ .

٣٨. الذخيرة . تأليف : شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس ابن عبد الرحمن الصنهاجي ، المشهور بالقرافي ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ . تحقيق : الدكتور / محمد حجي ، والأستاذ محمد بوخبزة ، والأستاذ سعيد أعراب . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٤م .

٣٩. رأي في توظيف الزكاة . تأليف : د . عبد العزيز الخياط . منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، الدورة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م ، العدد الثالث ، الجزء الأول .

٤٠. زاد المعاد في هدي خير العباد . تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ، المعروف بابن القيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ . الطبعة السابعة والعشرون . بيروت : مؤسسة الرسالة ، الكويت : مكتبة المنار الإسلامية ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

٤١. سُبُل السَّلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام . تأليف : محمد ابن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني ، المتوفى سنة ١١٨٢هـ . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الفكر . ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .

٤٢. سنن ابن ماجه . تأليف : ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، المتوفى ٢٧٣هـ . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . [الطبعة : بدون] . دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي ، [التاريخ : بدون] .

٤٣. سنن أبي داود . تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ، المتوفى: ٢٧٥هـ . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . [الطبعة : بدون] . صيدا - بيروت : المكتبة العصرية ، [التاريخ : بدون] .

٤٤. سنن الدارقطني . تأليف : علي بن عمر الدارقطني ، المتوفى سنة ٣٨٥هـ . ومعه التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المتوفى سنة ١٣١٠هـ . الطبعة الرابعة . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٤٥. السنن الكبرى . تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ، المتوفى ٤٥٨هـ . تحقيق : محمد عبد القادر عطا . الطبعة : الثالثة . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٤٦. سنن النسائي . تأليف : أحمد بن شعيب النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣هـ . بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، وحاشية الإمام السندي . ضبطه وصححه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : الشيخ عبد الوارث محمد علي . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

٤٧. شرح التلويح على التوضيح لمتن التفتيح . المسمى بالتلويح في كشف حقائق التفتيح . تأليف : سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي ، المتوفى سنة ٧٩٢هـ . [الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، [التاريخ : بدون] .

٤٨. شرح صحيح مسلم . تأليف : الإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ . تقديم وتقريب وتعريف : فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي . الطبعة الأولى . بيروت - صيدا : المكتبة العصرية . ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٤٩. الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك . تأليف : أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، المتوفى سنة ١٢٠١هـ . مطبوع بهامش بلغة السالك لأقرب المسالك . [الطبعة : بدون] . بيروت : دار الفكر . [التاريخ : بدون] .

٥٠. الشرح الكبير على متن المقنع . تأليف : شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٨٢هـ . مطبوع مع المغني . طبعة جديدة منقحة ، مرقمة المسائل والفصول طبقاً للمعجم الصائر عن وزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية بالكويت . [الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان :
دار الفكر ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

٥١. الشرح الكبير على مختصر خليل . تأليف : أبي البركات أحمد بن
محمد بن أحمد الدردير ، المتوفى سنة ١٢٠١هـ . مطبوع بهامش
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . [الطبعة : بدون] . [مكان
النشر : بدون] دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي
وشركاؤه ، [التاريخ : بدون] .

٥٢. شرح المحلي على المنهاج . جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ،
المتوفى سنة ٨٦٤هـ . مطبوع بهامشه حاشيتان الأولى : لشهاب
الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري ، المتوفى سنة
١٠٦٩هـ . الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة .
[الطبعة : بدون] . بيروت : دار الفكر ، [التاريخ : بدون] .

٥٣. شرح منتهى الإرادات . تأليف : الشيخ منصور بن يونس بن إدريس
البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ . فرغ من تأليفه سنة ١٠٤٦هـ .
مصححة على نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية .
[الطبعة : بدون] . [مكان النشر : بدون] . دار الفكر ، [التاريخ :
بدون] .

٥٤. صحيح البخاري . تأليف : أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ،
المتوفى سنة ٢٥٦هـ . مطبوع مع فتح الباري . حقق أصولها
وأجازها : الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز . الطبعة الأولى .

بيروت - لبنان : دار الفكر ، مَكَّة المكرمة : المكتبة التجارية ،
١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

٥٥. صحيح مسلم . تأليف : الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج
بن مسلم القشيري النيسابوري ، المتوفى سنة ٢٦١هـ . مطبوع مع
شرح النووي . تقديم وتقرير وتعريف : فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة
الزحيلي . الطبعة الأولى . بيروت - صيدا : المكتبة العصرية .
١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٥٦. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة . تأليف : جلال الدين
عبد الله بن نجم بن شاس ، المتوفى سنة ٦١٦هـ . تحقيق : د /
محمد أبو الأجفان ، و أ / عبد الحفيظ منصور . بإشراف ومراجعة:
د / محمد الحبيب ابن الخوجة (الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي
بجدة) والشيخ د / بكر بن عبد الله أبو زيد (رئيس مجلس
المجمع). طبع هذا الكتاب على نفقة خادم الحرمين الشريفين : الملك
فهد بن عبد العزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية .
الطبعة الأولى . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤١٥هـ .

٥٧. علل الترمذي الكبير . تأليف : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة
بن موسى بن الضحاك الترمذي ، المتوفى : ٢٧٩هـ . رتبته على
كتب الجامع : أبو طالب القاضي . تحقيق : صبحي السامرائي ، أبو
المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي . الطبعة: الأولى بيروت:
عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٩هـ .

٥٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود . تأليف : محمد شمس الحق العظيم آبادي ، المتوفى ١٣٢٩ هـ ، الطبعة الثانية . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٥ م .

٥٩. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . جمع وترتيب : الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش . الطبعة الأولى ، الرياض - المملكة العربية السعودية : رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

٦٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري . تأليف : أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد ابن علي العسقلاني ثم المصري ، الشافعي ، المعروف بابن حجر ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . حقق أصولها وأجازها : الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الفكر ، مكة المكرمة : المكتبة التجارية ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

٦١. فتح القدير . تأليف : الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيوسي السكندري ، المعروف بابن الهمام الحنفي ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ . الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار الفكر ، [التاريخ : بدون] .

٦٢. فتوى فقهية في واقعة توظيف أموال الزكاة مع عدم التملك للمستحق . تأليف : د. محمد عبد اللطيف الفرفور . منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، الدورة الثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م ، العدد الثالث ، الجزء الأول . مجلة مجمع الفقه

الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الثالثة
١٤٠٨هـ/١٩٨٧م ، العدد الثالث، الجزء الأول .

٦٣. فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها . تأليف : د . يوسف
القرضاوي . الطبعة العشرون . بيروت : مؤسسة الرسالة ،
١٤١٢/١٩٩١م .

٦٤. قرارات المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم
الإسلامي . الطبعة الثانية . قرارات الدورات من الأولى إلى السابعة
عشرة القرارات من الأول إلى الثاني بعد المائة بتاريخ ١٣٩٨ إلى
١٤٢٤/١٩٧٧ إلى ٢٠٠٤م .

٦٥. قواعد الأحكام في مصالح الأنام . تأليف : عز الدين عبد العزيز بن
عبد السلام، المتوفى سنة ٦٦٠هـ . راجعه وعلق عليه: طه عبد
الرؤوف سعد . [الطبعة : بدون] . القاهرة : مكتبة الكليات
الأزهرية . وصورتها دور عدة؛ مثل : بيروت : دار الكتب العلمية،
القاهرة : دار أم القرى ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩١ م .

٦٦. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية . تأليف
: الإمام العلامة أبي الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلي
الحنبلي المعروف بابن اللحام ، المتوفى ٨٠٣ هـ . ضبطه وصححه :
محمد شاهين . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية،
١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

٦٧. كشف القناع عن متن الإقناع . تأليف : الشيخ منصور بن يونس بن
إدريس البهوتي ، المتوفى سنة ١٠٥١هـ . فرغ من تأليفه سنة
١٠٤٦هـ . راجعه وعلق عليه : الشيخ هلال مصيلحي مصطفى

هلال . [الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان : دار الفكر ،
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٦٨. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ، تأليف : الإمام
علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، المتوفى سنة ٧٣٠ .
ضبط وتعليق وتخرّيج : محمد المعتصم بالله البغدادي . الطبعة
الأولى . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

٦٩. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، تأليف : علاء الدين علي
المتقي بن حسام الدين الهندي . تحقيق : محمود عمر الدميّطي .
الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

٧٠. لسان العرب . تأليف : أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن
منظور ، المتوفى سنة ٧١١هـ . الطبعة الأولى . بيروت : دار
صادر . [التاريخ : بدون] .

٧١. المبسوط . تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي ،
المتوفى سنة ٤٨٣هـ [الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان : دار
المعرفة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٧٢. المجموع شرح المذهب . تأليف : الإمام أبي زكريا محيي الدين
يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ . تحقيق وتعليق :
الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، ود. مجدي سرور باسلوم ، ود.
أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ود. أحمد محمد عبد العال ، ود.
حسين عبد الرحمن أحمد ، ود. بدوي علي محمد سيّد . ود. محمد

أحمد عبد الله ، ود. إبراهيم محمد عبد الباقي . الطبعة الأولى .
بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .

٧٣. مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة
الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م ، العدد الثالث، الجزء الأول .

٧٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . تأليف : علي بن أبي بكر الهيثمي .
[الطبعة : بدون] . القاهرة : دار الريان للتراث ، بيروت : دار
الكتاب العربي ، ١٤٠٧ .

٧٥. المدونة الكبرى . رواها الإمام سحنون بن سعيد التتوخي عن الإمام
عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك
بن أنس الأصبحي ، مصورة عن أول طبعة ظهرت على وجه
البسيطة لهذا الكتاب الجليل . مصر : مطبعة السعادة [التاريخ :
بدون]. تصوير : بيروت : دار صادر ، [التاريخ : بدون] .

٧٦. المستدرك على الصحيحين . تأليف : أبي عبد الله الحاكم محمد بن
عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني
النيسابوري المعروف بابن البيع ، المتوفى : ٤٠٥هـ . تحقيق :
مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة الأولى . بيروت : دار الكتب
العلمية - بيروت ، ١٤١١ - ١٩٩٠ .

٧٧. المستصفي في علم الأصول . تأليف الإمام أبي حامد محمد بن محمد
بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ . رتبها وضبطها : محمد
عبد السلام عبد الشافي . الطبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار
الكتب العلمية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

٧٨. المسند . تأليف : أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطالب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، المتوفى: ٢٠٤هـ . [الطبعة : بدون] بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ . صححت هذه النسخة على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند .

٧٩. المسند . اسم المؤلف : عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . [الطبعة : بدون] . بيروت : دار الكتب العلمية ، القاهرة : مكتبة المتنبّي ، [التاريخ : بدون] .

٨٠. المسوّدّة في أصول الفقه . تأليف : أبي البركات مجد الدّين عبد السّلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية ، المتوفّى سنة ٦٥٢هـ ، وولده أبي المحاسن شهاب الدّين عبد الحليم بن عبد السّلام بن تيمية المتوفّى سنة ٦٨٢هـ ، وحفيده شيخ الإسلام أبي العبّاس تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن تيمية ، المتوفّى سنة ٧٢٨هـ . حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه : د. أحمد بن إبراهيم ابن عبّاس الذّروي أستاذ أصول الدّين المشارك بكلّيّة الشّريعة وأصول الدّين بأبها . الطّبعة الأولى . بيروت - لبنان : دار ابن حزم ، الرّياض : دار الفضيلة للنّشر والتّوزيع ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

٨١. المصنّاح المُنير في غريب الشّرح الكبير . تأليف : أحمد بن محمّد بن علي المقرّي الفيّومي ، المتوفّى سنة ٧٧٠هـ . [الطّبعة : بدون] . بيروت : لبنان : مكتبة لبنان ، [التاريخ : بدون] .

٨٢. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق : د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري . رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود . الطبعة : الأولى . المملكة العربية السعودية : دار العاصمة ، دار الغيث ، ١٤١٩ .

٨٣. المعجم الأوسط . تأليف : أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبي القاسم الطبراني ، المتوفى ٣٦٠هـ . تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني . [الطبعة : بدون] . القاهرة : دار الحرمين ، ١٤١٥ .

٨٤. المعجم الكبير . تأليف : سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبي القاسم الطبراني ، المتوفى ٣٦٠هـ . تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي . الطبعة : الثانية . الموصل : مكتبة الزهراء ، ١٩٨٣/١٤٠٤ .

٨٥. المعجم الوسيط ، تأليف : إبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد النجار . تحقيق : مجمع اللغة العربية . إستانبول - تركيا : المكتبة الإسلامية ، [التاريخ : بدون] .

٨٦. المعلم . تأليف : أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري ، المتوفى سنة ٥٣٦هـ . تقديم وتحقيق : فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر . الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٢م .

٨٧. المغني على مختصر الخرقى . تأليف : الإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ، المتوفى سنة ٦٢٠هـ . [الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان : دار الفكر ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

٨٨. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج . تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني ، المتوفى سنة ٩٧٧هـ . مع تعليقات للشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي . [الطبعة : بدون] . [مكان النشر : بدون] دار الفكر . [التاريخ : بدون] .

٨٩. مفاهيم الفورية والتفليك والمخاطرة في الاستثمار الزكوي . تأليف : د. عبد الفتاح محمد فرح . السجل العلمي لأعمال الندوة الفقهية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في قضايا الزكاة وبالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة . مملكة البحرين - المنامة وزارة العدل والشؤون الإسلامية ، في الفترة ١٨-٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ / ٥-٧ مايو ٢٠٠٧م .

٩٠. المفردات في غريب القرآن . تأليف : أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، المتوفى سنة ٥٠٢هـ . تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني . الطبعة الأخيرة . مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .

٩١. منتقى الأخبار ، مطبوع مع نيل الأوطار . الطبعة الأخيرة . بيروت - لبنان : دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، [التاريخ : بدون] .

٩٢. المنتقى شرح موطأ الإمام مالك . تأليف : القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي ، المتوفى سنة ٤٧٤هـ . الطبعة الرابعة . بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٩٣. الموافقات في أصول الشريعة . لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الأندلسي ، الشهير بالشاطبي ، المتوفى سنة ٧٩٠هـ . شرحه وخرّج أحاديثه : الشيخ عبد الله دراز . وضع تراجمه : الأستاذ محمد عبد الله دراز . خرّج آياته وفهرس موضوعاته : عبد السلام عبد الشافي محمد . [الطبعة : بدون] بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، [التاريخ : بدون] .

٩٤. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل . تأليف : أبي عبد الله ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي ، المعروف بالحطاب ، المتوفى سنة ٩٥٤هـ . الطبعة الثانية . [مكان النشر : بدون] دار الفكر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

٩٥. الموسوعة الفقهية الميسرة . تأليف : أ.د محمد رواس قلعه جي . الطبعة الأولى . بيروت : دار النفائس ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

٩٦. الموطأ . تأليف : الإمام مالك بن أنس ، المتوفى سنة ١٧٩هـ . صحّحه ورقّمه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي . [الطبعة : بدون] . القاهرة : دار الحديث ، مكة المكرمة : المكتبة التجارية . [التاريخ : بدون] .

٩٧. نصب الرأية لأحاديث الهداية . تأليف : أبي محمد جمال الدين عبد الله ابن يوسف الحنفي الزيلعي ، المتوفى سنة ٧٦٢هـ . مع حاشيته

النَّفيسة المهمة : بغية الألمعي في تخريج الزيلعي . الطبعة الثالثة . بيروت - لبنان : دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٩٨. النهاية في غريب الحديث والأثر . تأليف : مجد الدين أبي السَّعادات المبارك بن محمد الجزريّ بن الأثير، المتوفى سنة ٦٠٦هـ . تحقيق: طاهر أحمد الزواوي، ومحمود محمد الطنّاجي . [الطبعة : بدون] . بيروت - لبنان : المكتبة العلمية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٩٩. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . تأليف : شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري ، الشهير بالشافعي الصغير ، المتوفى سنة ١٠٠٤هـ . الطبعة الأخيرة . بيروت - لبنان : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

١٠٠. نهاية المطلب في دراية المذهب . تأليف : إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني ، المتوفى ٤٧٨هـ . تحقيق : أ.د عبد العظيم محمود الديب . الطبعة الأولى . جدة : دار المنهاج للنشر والتوزيع ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

١٠١. نيل الأوطار شرح منقّى الأخبار من أحاديث سيّد الأخيار . تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٥هـ . الطبعة الأخيرة . بيروت - لبنان : دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، [التاريخ : بدون] .

١٠٢. الهداية شرح بداية المبتدي . لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ . مطبوع مع فتح القدير . الطبعة الثانية . بيروت - لبنان : دار الفكر ، [التاريخ : بدون] .

١٠٣. الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد) . تأليف : أبي الفيض أحمد بن محمد بن صديق الغماري الحسني، المتوفى سنة ١٣٨٠هـ . ومعه بأعلى الصفحات : بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد . قام بتحقيق وضبط تخريجات هذا الكتاب بأجزائه الثمانية نخبة من أهل الخبرة على النحو التالي : يوسف عبد الرحمن مرعشلي، وعدنان علي شلاق، وعلي نايف بقاعي، وعلي حسن الطويل، ومحمد سليم إبراهيم سمارة الطبعة الأولى . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

ثانياً : مواقع الانترنت .

١٠٤. الإسلام

<http://www.al-islam.com/Default.aspx?PageID=590>

١٠٥. إسلام ويب مركز الفتوى

<http://www.islamweb.net/fatwa>

١٠٦. بيت الزكاة الكويتي

[http://www.zakathouse.org.kw/AxCMSwebLive/ar_index.c
ms](http://www.zakathouse.org.kw/AxCMSwebLive/ar_index.cms)

١٠٧. دار الإفتاء المصرية - الفتاوى

<http://www.dar-alifta.org/default.aspx>

١٠٨. الشبكة السلفية : حكم استثمار أموال الزكاة في التجارات والصناعات:

<http://www.salafi.net/articles/article1.html>.

١٠٩. مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي

<http://www.themwl.org/bodies/default.aspx?d=1&bid=2>

١١٠. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

<http://www.kantakji.com/fiqh/Zakat.htm>

١١١. مكتب الافتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان :

<http://www.iftaa.net>

١١٢. منتدى التمويل الإسلامي

<http://islamfin.go-forum.net/t1904-topic>

١١٣. وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بمملكة البحرين

<http://www.islamicaffairs.or>